



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المراجع : ..... 2021

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التصنيف: إدارة مالية

## مذكرة بعنوان:

# تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق القرض الإيجاري دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (L.M.A.)

لennis "ادارة مالية"

تحت إشراف

إعداد الطلبة:

د . سليمان زواري فرحات

- بوودين سارة

- هوامل مائسة

## لجنة المفاوضة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطرش جمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرین الربيع
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	سليمان زواري فرحات

السنة الجامعية 2020/2021

## شكراً وتقدير:

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على نعمته وفضله وعونه في إيصالنا إلى ما نحن عليه وتوفيقنا لاتمام هذا العمل المتواضع، والصلوة والسلام على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "سليمان زواري فرحت" عرفاناً لجهوداته في توجيه هذا العمل وتصويبه ليثمر بحثاً علمياً بكل المقاييس.

لابد لنا ونحن نخطوا خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساندتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهداً كبيراً في بناء جيل الغد، لتبعد الأمة من جديد. كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على تقاضهم بتقييم هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة- خاصة السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض.

## الاهداء:

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم الا بالعمل، فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت اهداها وتقديمها في أحلى طبق، الى التي حملتني وهنا على وهن، وفاقت وتألمت لألمي، الى من رعتني بعطفها وحنانها الى أول كلمة نطق بها شفتاي أمي الحبيبة ادامها الله نعمته لي.

الى الذي عمل وكد وجد فقاسي ثم غالب حتى وصلت الى هدفي هذا، الى الذي علمني بسلوكه خصالاً اعتز بها في حياتي والذي العزيز حفظه الله والى اخواتي مصدر الحب، كما أقدم اهدائي هذا الى حسام سلامن الذي قدم لي الكثير من المساعدة وصديقتني وزميلاتي التي شاركتني في بحثنا هذا.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعمهم مذكرتي.

# سارة

### الاهداء:

الحمد لله رب العالمين حمداً يكفي نعمه ويوافي مزیده، وأصلی وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله عليه أفضـل الصلاة والتسلیم وبعد ... لايسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيما الله جل جلاله وتقـدست أسماؤه وصفاته: أن اشـكر لي ولوالديك إلى المصير " الذي ضـحـى في سبيل سعادتي وآثر على نفسه لأصل إلى ما أنا عليه الآن، سـنـدـي في هذه الحياة بعد الله تبارك وتعالـى أبي حفـظـه الله وبارـكـ في عمرـه إلى الجوهرـةـ الغـالـلـيةـ، وصـاحـبـةـ الفـضـلـ الـبـاسـمـ والنـبـعـ الصـافـيـ والـقـلـبـ الرـحـيمـ، التي مـسـحتـ دـمـعـتـيـ وـغـسلـتـ حـصـرـتـيـ وـدـعـتـ لـيـ وـرـضـتـ عـنـيـ أمـيـ الـغـالـلـيـةـ حـفـظـهاـ اللهـ وـبـارـكـ فيـ عمرـهاـ وـدـامـهاـ لـنـاـ شـمـعـةـ منـيـرةـ إلىـ منـ كـانـ لـهـ الفـضـلـ بـعـدـ رـبـيـ فـيـ إـتـامـ هـذـاـ العـلـمـ أـسـتـاذـيـ سـلـيـمانـ فـرـحـاتـ زـوـارـيـ إـلـىـ أـخـتـيـ وـأـخـوـاتـيـ وـكـلـ عـائـلـتـيـ وـأـصـدـقـائـيـ إـلـىـ كـلـ مـنـ قـدـمـ لـيـ العـونـ لـاتـمامـ هـذـاـ الـعـلـمـ إـلـىـ كـلـ مـنـ مـلـأـ قـلـبـيـ وـلـمـ يـسـعـهـ قـلـمـيـ.

## مائسة

**فهرس المحتويات:**

الصفحة:	المحتويات:
	..... شكر وتقدير.....
	..... اهدا.....
	..... ملخص.....
	..... فهرس المحتويات.....
	..... فهرس الأشكال.....
	..... فهرس الجداول.....
بـ و	مقدمة
35-18	الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها
19	..... تمهيد: .....
25-20	المبحث الأول: مدخل الى المشاريع الاستثمارية.....
21-20	المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وخصائصها.....
24-21	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية.....
25	المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية.....
34-26	المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.....
31-26	المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية.....
34-31	المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة.....

## فهرس المحتويات

35	..... خلاصة الفصل الأول
57-36	<b>الفصل الثاني: الاطار النظري للقرض الايجاري</b>
37	..... تمهيد:
50-38	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الايجاري.....
40-38	المطلب الأول: نشأة القرض الايجاري وتطوره.....
43-40	المطلب الثاني: مفهوم القرض الايجاري وخصائصه.....
47-43	المطلب الثالث: أنواع القرض الايجاري.....
50-48	المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض الايجاري.....
56-51	المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الايجاري.....
52-51	المطلب الأول: أساليب التمويل بالقرض الايجاري.....
54-52	المطلب الثاني: مراحل سير عملية القرض الايجاري.....
56-54	المطلب الثالث: جوانب القرض الايجاري.....
57	..... خلاصة الفصل الثاني
83-58	<b>الفصل الثالث: مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القرض الايجاري</b>
59	..... تمهيد:
66-60	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-.....
62-60	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-.....
63-62	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-.....

## فهرس المحتويات

66-63	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-.....
82-67	المبحث الثاني: دراسة ميدانية للقرض الاجاري كأهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة- لتمويل المشاريع الفلاحية.....
74-67	المطلب الأول: الاطار العام للقرض الاجاري المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية....
80-74	المطلب الثاني: مقارنة القرض الاجاري ببعض القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .....
82-80	المطلب الثالث: تقييم شامل لدور القرض الاجاري وفعاليته في تمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
83	خلاصة الفصل الثالث.....
87-85	خاتمة
91-89	قائمة المراجع
96-93	الملاحق

## ملخص:

انصب هذا البحث حول الدراسة عن القرض الايجاري حيث يعد تقنية جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية ويعالج مشاكل تمويلها، حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها وكذا التعرف على القرض الايجاري كأحد أساليب التمويل الموجودة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبالاضافة الى المقارنة بين القرض الايجاري مع القروض الأخرى، وتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي للحصول على المعلومات وابراز بعض المفاهيم في الجانب النظري والمنهج التحليلي لتحليل مختلف البيانات والاحصائيات والجداول في الجانب التطبيقي، ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها هي أن القرض الايجاري هو تقنية تمويلية جديدة تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية ويسمح لها بتحقيق عدة مزايا، كما يعد القرض الايجاري أهم مصدر لتمويل القطاع الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال تمويل العتاد الفلاحي الا أن القرض الايجاري يبقى استعماله محدودا رغم الاصلاحات التي تقوم بها الدولة . وخرجت الدراسة ببعض التوصيات منها محاولة توسيع موردو العتاد الفلاحي وتشجيع الفلاحين على استعمال التكنولوجيا الفلاحية والاستفادة من التدابير التي أقرتها الدولة في مجال القرض الايجاري للنهوض بالقطاع الفلاحي.

**الكلمات المفتاحية:** المشاريع الاستثمارية، القرض الايجاري، القطاع الفلاحي، وكالة ميلة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

## Abstract :

This research focused on the study of the lease loan, as it is a new technique for financing investment projects and addresses the problems of their financing, as this study aims to identify investment projects and their sources of financing, as well as to identify the lease loan as one of the financing methods available at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development, in addition to the comparison between The lease loan with other loans, and the descriptive approach was used in this study to obtain information and to highlight some concepts in the theoretical aspect and the analytical approach to analyze the various data, statistics and tables in the applied aspect, Among the most important results reached is that the lease loan is a new financing technique that suits the needs of investment projects and allows them to achieve several advantages, and the lease loan is the most important source of financing the agricultural sector in the Bank of Agriculture and Rural Development through financing agricultural equipment, but the lease loan remains limited in its use Despite the reforms undertaken by the state. The study came out with some recommendations, including an attempt to diversify the suppliers of agricultural equipment and encourage farmers to use

agricultural technology and take advantage of the measures approved by the state in the field of leasing for the advancement of the agricultural sector.

**Keywords:** Investment projects, LEASING, Agricultural sector, Mila Agency, Bank of Agriculture and Rural Development.

## فهرس الأشكال

الصفحة:	عنوان الأشكال:	الرقم
23	الشكل رقم(01): أنواع المشاريع الاستثمارية	1
37	الشكل رقم(02): أطراف القرض الإيجاري	2
44	الشكل رقم(03): مراحل سير عملية القرض الإيجاري	3
53	الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-	4
65	الشكل رقم(05): تطور حجم القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة- خلال الفترة 2013-2019	5

## فهرس الجداول

الصفحة:	الجدول:	الرقم
39	الجدول رقم(01): يبيّن مقارنة بين القرض الایجاري التمويلي والقرض الایجاري التشغيلي	1
51	الجدول رقم(02): يبيّن معلومات خاصة عن البنك	2
58	الجدول رقم(03): جدول موجز للقرض الایجاري لسنة 2019	3
58	الجدول رقم(04): جدول موجز للقرض الایجاري لسنة 2020	4
58	الجدول رقم(05): جدول موجز للقرض الایجاري بالنسبة للربع الأول لسنة 2021	5
60	الجدول رقم(06): القيمة المالية للحاصلات	6
63	الجدول رقم(07): مقارنة القرض الایجاري مع مختلف القروض الفلاحية الأخرى	7
66	الجدول رقم(08): تطور القروض الممنوحة خلال الفترة (2013-2019)	8

# **مقدمة**

## مقدمة:

تلعب المشاريع الاستثمارية دوراً هاماً وأساسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، فهي تحرك عجلة التنمية وتمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ونظرًا لأهمية هذه المشاريع الاستثمارية ودورها الفعال في المحيط الاقتصادي فيعتبر الجانب التمويلي من الأكثر الجانب التي يجب أن يولى بها اهتمام كبير لاستمرارها وازدهارها لكن يبقى نقص آليات وصيغ التمويل المتاحة يشكل عائقاً أمام المشاريع الاستثمارية، إذ يعتبر مشكل التمويل من أبرز ما يعيق تطورها في مرحلة الانطلاق والتوسيع وعدم قدرة أموالها الخاصة ومواردها الذاتية على تغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها خاصة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التجديدية والتوسعية، فلا يكون أمامها إلا خيار اللجوء إلى التمويل الخارجي كالقرفوص التي عادة ما تكون ذات مخاطر عالية تتمثل في إمكانية عدم تسديدها بالإضافة إلى الضمانات والشروط التي تنقل عائق المستثمرين إضافة إلى كونها غير كافية أحياناً، لذلك بات من الضروري البحث عن مصادر تمويلية جديدة تكون بديلة لمصادر التمويل التقليدية وتحل مشاكلها.

لذلك يعد القرض الإيجاري وسيلة جديدة للتمويل والتي من خلاله يتمتجاوز الصعوبات سالفه الذكر بعد فشل صيغ التمويل التقليدية على تغطية ذلك الاحتياج في التمويل، حيث لعب القرض الإيجاري دوراً ظاهراً في تنمية وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية في أغلب الدول باعتباره فرصة إضافية منحت لأصحاب المشاريع لتمويل استثماراتهم بالإنشاء أو التجديد أو التوسيع، من خلال الحصول على الأصول الرأسمالية المطلوبة بتأجيرها دون اقتطاعها ودفع ثمنها كاملاً، بل يقتصر الأمر بقيام المستأجر بدفع قسط إيجار دوري مع الاحتفاظ بملكية الأصل مع نقلها إلى المستأجر في نهاية مدة العقد.

الجزائر من الدول التي اعتمدت هذه الصيغة التمويلية لتفعيل الاستثمارات وتنشيطها كديل مستحدث للتمويل الكلاسيكي والخلص من مشاكله حيث حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية، فالدولة ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال خطط التنمية الاقتصادية حيث خصصت بنك لتمويل الاستثمارات الفلاحية سنة 1982 متمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، الذي عمل على تمويل الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة عن طريق تخفيض معدلات الفائدة وتتوسيع القروض لتغطية المتطلبات التمويلية من بين هذه القروض، نجد القرض الإيجاري كآلية للتمويل.

## 1. إشكالية الدراسة

بناء على سبق في إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل الرئيسي:

**ما مدى تمويل المشاريع الاستثمارية بالقرض الإيجاري على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟**

وكمحاولة منا لمعرفة الدور الذي يلعبه القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية وضعنا الأسئلة

**الفرعية التالية:**

**1- فيما تتمثل أهم المصادر التمويلية للمشاريع الاستثمارية؟**

- ما هي المشاكل والصعوبات التمويلية التي تواجهها المشاريع الاستثمارية أثناء نشاطها؟
- هل تعتبر الامتيازات الممنوحة للقرض الاجاري من طرف الدولة أو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، هي ما يجعل القرض الاجاري متلائما مع القطاع الفلاحي وله دور في تمويل احداث تغيير ملموس على واقعه؟
- ما مدى مساهمة القرض الاجاري في التمويل الفلاحي على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2019-2021؟

في ضوء الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أمام المشاريع الاستثمارية عدة مصادر تمويلية، يمكن حصرها في مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، وتعتبر القروض الاجارية من أهم المصادر التي يجب على البنوك استخدامها لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ضعف التمويل الذاتي وعدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من المشاكل التي تعرّض هذه المشاريع في نشاطها.
- يقوم القرض الاجاري بدور كبير في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة من خلال الخصائص العديدة التي يشملها اضافة الى الامتيازات التي يوفرها والتي تتماشى مع خصوصيات المنطقة وطبيعة القطاع الفلاحي بها.
- يساهم القرض الاجاري بشكل ايجابي وبدرجة كبيرة في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 2019-2020.

## 2-أهداف الدراسة

هناك العديد من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- التعرف على المشاريع الاستثمارية بصفة خاصة ومصادر التمويل بصفة عامة.
- التعرف على القرض الاجاري كأحد أساليب التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومعرفة الطريقة التي يتم التمويل بها.
- معرفة الفرق بين القرض الاجاري و مختلف القروض البنكية الأخرى في تمويل الاستثمارات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

## 3-أهمية الدراسة

تكمّن أهمية هذه الدراسة في أن القرض الاجاري يعتبر تقنية حديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية حيث يقوم بتغطية العجز في تمويل المصادر التقليدية، كما يعتبر مصدرا فعالا في تمويل هذه المشاريع نظرا للتسهيلات والامتيازات التي يقدمها مما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر عموما وبولاية ميلة خصوصا كولاية فلاحية بامتياز، حيث يساهم القرض الاجاري بنسبة كبيرة في تنمية القطاع الفلاحي بالولاية عن طريق توفير التمويل للمعدات الفلاحية وبالتالي الحد من المشاكل التمويلية، كما تكمّن أهمية الدراسة أيضا في إمكانية توفير معلومات جديدة عن دور هذه الصيغة في تمويل المشاريع الفلاحية بولاية ميلة للوقوف

على مدى ملامعتها مع احتياجات القطاع الفلاحي والوقوف على العيوب والنقائص لمحاولة تداركها مستقبلاً.

#### 4-أسباب الدراسة

- يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي، والذي هو ضمن تخصصنا إدارة مالية.
  - أهمية تقنية القرض الإيجاري كخيار بديل لتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل صعوبة الحصول على التمويل من المصادر التقليدية.
  - اثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات والبيانات في هذا المجال.
  - الرغبة في التعريف بالوكالة ودعم نشاطاتها ونشر الوعي بأهمية القروض في تمويل المشاريع.

#### 5-منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب النظري وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وعرض مختلف البيانات والاحصائيات في شكل جداول وأشكال بيانية وachsenاعها للدراسة التطبيقية والدقيقة لتحليل أبعادها.

كما اعتمدت هذه الدراسة على:

- المراجع باللغة العربية والفرنسية.
- الموقع الإلكتروني.
- المقابلة، والوثائق الرسمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-.

#### 6-حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية لدراستنا في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2021، من خلال الاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-. أما الحدود المكانية فقد قمنا بدراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة- من خلال عرض الجوانب النظرية والتطبيقية لقرض الإيجار بالإضافة إلى واقع قرض الإيجار في تمويل المشاريع الاستثمارية.

#### 7-صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتها في الدراسة، هي:

- مشكلة تضارب بعض البيانات.
- صعوبة الحصول على احصائيات مفصلة وشاملة في نفس الوقت لكامل ولاية ميلة في ما تعلق بالقرض الإيجاري والقطاع الفلاحي.

-ضيق الفترة الزمنية المتأحة للدراسة والتي لم تسمح لنا بالتعقب أكثر في الموضوع محل الدراسة.

#### 8-الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية أو بالقرض الإيجاري، وفيما يلي نقوم باستعراض أهمها:

دراسة من إعداد **خالد طالبي**، وهي مذكرة ماجستير تحت عنوان دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

عالجت الدراسة اشكالية متمثلة في مدى فعالية تقنية القرض الإيجاري في تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها وأفاقها في الجزائر، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها: بالرغم من الاجراءات المتتخذة من قبل الدولة إلا أن القرض الإيجاري يبقى تقنية غير معروفة وقليلة الاستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل، وذلك بسبب عدم معرفة المستثمرين بالقرض الإيجاري من جهة، وقلة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات القرض الإيجاري من جهة أخرى، وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا بشكل جزئي ، حيث تتوافق النتيجتين في أن القرض الإيجاري منذ بداية العمل به في الجزائر كان تقنية محدودة الاستعمال وغير معروفة مقارنة بباقي أنواع التمويل وعدم معرفة المستثمرين لهذه التقنية، واختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في أن استعمال القرض الإيجاري في تطور مستمر بسبب الاشهر بهذه التقنية واقبال المستثمرين عليها والاصلاحات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال وفتح مؤسسات ووكالات متخصصة في منح هذا القرض، ويرجع هذا الاختلاف الى التباعد في مدة الدراستين ، فدراسة الباحث خالد طالبي امتدت من 2010-2011 في حين امتدت دراستنا من 2019-2021 وهي مدة كافية لتطور تقنية القرض الإيجاري وزيادة فعاليته في تمويل الم-دراسة من اعداد **Amina Beladel**، وهي مذكرة ماجستير تحت عنوان:

“ le crédit-bail une alternative de financement des entreprises en Algérie ”  
، جامعة مولود معمرى تيزى زو ، 2012-2013.

عالجت الدراسة اشكالية تتمثل في إذا كان القرض الإيجاري بديل حقيقي للشركات الجزائرية وفيما تتمثل تتمثل مزايا القرض الإيجاري وما هي المعوقات التي أبطأت تطورها في الجزائر . وقد توصلت الباحثة في دراستها إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن القرض الإيجاري هو البديل التمويلي الوحيد الذي يوفر امكانية التمويل بنسبة 100% من مبلغ الاستثمار وبدون ضمانات، وهذه النتيجة تتوافق كثيراً مع ما تم التوصل إليه في دراستنا عدا ان دراسة الباحثة

Amel Beladel تتوسع الى باقي الشركات الجزائرية في حين دراستنا انحصرت فقط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة- التي استنتجها فيها ان القرض الايجاري هو التقنية التمويلية الوحيدة التي توفر تمويل بنسبة 100% من مبلغ الاستثمار وبدون ضمانات.

-دراسة من إعداد رامي حريد، وهي أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خضر، بسكرة الجزائر، 2014-2015.

عالجت الدراسة الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن للبدائل التمويلية للإقراض أن تكون بدائل ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً صعوبات في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل في المراحل الأولى من نشأتها، بسبب شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات، على الرغم من التسهيلات القانونية والامتيازات الجبائية التي تدل على اهتمام الدولة بتقنية قرض الإيجار إلا أن نشاط قرض الإيجار في الجزائر لا يزال ضعيفاً، الا انه في دراستنا تطرقنا الى نوع واحد من البدائل التمويلية التي درسها الدكتور رامي حريد في اطروحته وهو القرض الايجاري، وفعلاً استنتاجنا انه رغم كل التسهيلات والامتيازات التي يمنحها هذا القرض للمقترضين الا انه لا يزال محدود الاستعمال في الجزائر.

-دراسة من إعداد شريري إكرام، قرض الإيجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2018-2019 .

عالجت الدراسة اشكالية متمثلة في مدى فعالية قرض الإيجار كتقنية حديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية وواقع ممارسة هذه التقنية في كل من الجزائر والمغرب، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ظهر قرض الإيجار كتقنية تمويلية للتغلب على المشاريع الاستثمارية والتلاؤم مع احتياجاتها، وأن حداثة قرض الإيجار أكسبته العديد من الخصائص والمميزات إلا أن نشاطه في الجزائر لا يزال ضعيفاً مقارنة بالمغرب، وهذه النتيجة تتوافق بشكل كبير مع ما تم التوصل اليه في دراستنا عدا تلك المتعلقة بالمقارنة بين واقع القرض الايجاري في الجزائر والمغرب ، حيث تم استنتاج في دراستنا ان القرض الايجاري تقنية توفر التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية وتلبي احتياجاتها، ورغم كل امتيازات القرض الايجاري ودعم الدولة الا ان استعماله ما زال محدود الانتشار في الجزائر .

## 9-هيكل الدراسة

لدراسة موضوع البحث من مختلف جوانبه قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول التالية:

**الفصل الأول:** مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، حيث تم التطرق لمدخل الى المشاريع الاستثمارية، ومختلف مصادر تمويلها.

**الفصل الثاني:** يهتم بدراسة مفاهيم عامة حول القرض الاجاري وأيضا ابراز آلية التمويل بالقرض الاجاري من خلال دراسة وصفية له.

**الفصل الثالث:** مدى فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة- في تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القرض الاجاري، من خلال الدراسة التحليلية في هذا الفصل الذي تم ختامه بدراسة تطبيقية حول القرض الاجاري وكيفية تمويل المشاريع الاستثمارية به على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-.

**الفصل الأول:**

**مفاهيم عامة**

**حول المشاريع**

**الاستثمارية**

**ومصادر تمويلها**

### تمهيد:

تحتل المشاريع الاستثمارية أهمية بالغة في جميع المجالات لاقتصاد أي دولة، نظراً لما تتمتع به من خصائص، وتحتاج المشاريع الاستثمارية إلى تنوع في مصادر تمويلها لتمويل هاته المشاريع في حالة احتياجها لها، وتعتبر عملية تمويل المشاريع الاستثمارية من بين أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة أو صاحب المشروع بغض النظر عن خلل بحثها عن مصادر تمويل هاته المشاريع الاستثمارية تراعي فيها حجم التكاليف ودرجة المخاطرة لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر التسديد. ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بمصدرين تمويل تقليدية والتي تتجسد في الموارد الداخلية والتمثلة في التمويل الذاتي وعدم كفاية هذا المورد يحتم عليها اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية سواء كانت حقوق ملكية أو استدانة ومصادر تمويل حديثة كالتمويل بالقرض الإيجاري، تمويل لتقنية عقد تحويل فاتورة تمويل برأس المال المخاطر وبنقنية تمويل المشروع، التي تعطي امتياز لهاته المشاريع.

وعلى ضوء ما سبق سنطرق في هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: مدخل إلى المشاريع الاستثمارية.**

**المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.**

## **المبحث الأول: مدخل إلى المشاريع الاستثمارية**

تكتسي المشاريع الاستثمارية دورا هاما في تحقيق التنمية واستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، حيث تعتبر الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، ولذلك من خلال هذا المبحث سنعرض للمشاريع الاستثمارية من ناحية مفهومها وخصائصها، أنواعها، إضافة إلى أهدافها.

### **المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية وخصائصها**

تتعدد تعاريف المشاريع الاستثمارية وتتنوع خصائصها ونذكر بعضها كما يلي:

#### **الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية**

وردت عدة تعاريف للمشاريع الاستثمارية، نذكر منها ما يلي:

**تعريف 1:** يعرف المشروع الاستثمارية على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعائد العملية الإنتاجية للمشروع.<sup>1</sup>

**تعريف 2:** تنظيم له كيان مستقل بذاته يديره ويملكه منظم، يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج وبيوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة، خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال فترة ما.<sup>2</sup>

**تعريف 3:** هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر، يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج السلع بمت انتاجها حاليا.<sup>3</sup>

وعلى ضوء التعريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

المشروع الاستثماري هو عبارة عن استثمار حقيقي يهدف إلى خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إحلال طاقة إنتاجية قديمة إلى طاقة إنتاجية جديدة قد تكون سلعة أو خدمة.

#### **الفرع الثاني: خصائص المشروع الاستثماري**

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها فيما يلي:<sup>4</sup>

-سعى المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة.

<sup>1</sup>-قاسم ناجي حمندي، أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص15.

<sup>2</sup>-موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص15.

<sup>3</sup>-خديجة مراحى، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البوachi، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسبيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبيير، جامعة أم البوachi، 2016-2017، ص44.

<sup>4</sup>-نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.C.I.B.S، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسبيير المؤسسة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص40.

## **الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها**

- حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتواقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بفعالية كبيرة.
- تضمين المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة وابداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة.
- تعرض المشروع إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكيد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني لرفع كفاءة أنشطته المختلفة.
- ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد النشاطات اللاحمة والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- اخضاع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة.
- ارتباط بيئه المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرز من البيئة الخارجية.

### **المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية**

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير، يمكن ادراجها كالتالي:

#### **الفرع الأول: المشروعات الاستثمارية حسب الملكية**

وقد قسمت المشروعات وفق معيار الملكية إلى:<sup>1</sup>

##### **أولاً: المشروعات الاستثمارية الخاصة**

وهي تلك المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة والربح على مالكيها، من هنا فإن النظرية الاقتصادية تفترض أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية.

##### **ثانياً: المشروعات الاستثمارية العامة**

وهي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة اذا منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة، ومن هنا فان الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية وتعظيم المنفعة العامة.

##### **ثالثاً: المشروعات الاستثمارية المختلطة أو المشتركة**

وتعود ملكية هذه المشروعات إلى القطاع العام(الدولة) والقطاع الخاص(الأفراد)، فأحياناً كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات، مثل مشروعات إقامة السكة الحديدية أو استغلال واستصلاح الأراضي الزراعية، وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالاً طائلة.

<sup>1</sup>موسى شقيري نورى، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 18.

**الفرع الثاني: المشروعات الاستثمارية حسب الحجم**

ويمكن تقسيمها إلى<sup>1</sup>:

**أولاً: مشروعات استثمارية صغيرة الحجم**

وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة؛

-تغطي الإنتاج في فترة قصيرة نسبياً؛

-تحتاج لرأس مال صغير؛ لذلك فان طريقة التمويل بسيطة وبالتالي من الممكن أن تمول من صاحب المشروع؛

-لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة؛

-مخاطرها صغيرة نسبياً؛

-يمكن أن تتوارد في مناطق متعددة.

**ثانياً: مشروعات استثمارية كبيرة الحجم**

وتتميز بما يلي:

-تعتمد على تكنولوجيا معقدة؛

-تغطي انتاج بعد فترة طويلة نسبياً؛

-تحتاج لرأس مال كبير لذلك فان طريقة التمويل أكثر تعقيداً؛

-تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة الإدارية؛

-تحتاج الى التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.

**الفرع الثالث: المشاريع الاستثمارية وفق أثر المشروع على طاقة المنشأة**

وتقسم إلى<sup>2</sup>:

**أولاً: مشاريع استثمارية جديدة**

في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري جديد، أو رغبة التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

**ثانياً: مشاريع التوسيع الاستثماري**

هي امتداد صناعي أو خدمي للمنشأة القائمة كاضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

**ثالثاً: مشاريع الاحلال الرأسمالي**

<sup>1</sup>-خديجة مراحى، مرجع سابق ذكره، ص 45.

<sup>2</sup>-أمين سيد أحمد لطفي، تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 29.

كما في حالة إحلال آلات في مصنع بآلات أخرى جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصادياً أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة.

### رابعاً: مشاريع التطور التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل

مثلاً مشاريع إحلال الطرق الآلية أو أنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدمة في منشأة ما قائمة.

### الفرع الرابع: المشاريع الاستثمارية من الناحية التبادلية

يمكن تقسيمها إلى ما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: المشاريع المانعة بالتدخل

وهي تلك المشاريع التي تتنافس على قدر محدد من الموارد وبؤدي اختيار أحدها إلى رفض المشروع الآخر بالضرورة وهي مشاريع مترافقية.

#### ثانياً: المشاريع المستقلة

وهي تلك المشاريع لا يمكن إقامة أحدها لإقامة الآخر إذا توفرت الموارد المطلوبة فهي إذن مشاريع غير بديلة ولا يوجد أي ارتباط بينها.

#### ثالثاً: المشاريع المتداخلة أو المتكاملة

هي تلك المشاريع التي يلزم إقامة أحدها بإقامة الآخر.

### الفرع الخامس: المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم

ويمكن إدراجها كالاتي<sup>2</sup>:

#### أولاً: مشروعات زراعية

وهي تلك التي يتمركز نشاطها في المجال الزراعي، من حيث المنشآت والتجهيزات والمنتج المنتفع منه.

ثانياً: مشروعات صناعية هي تلك التي تنتج السلع والمواد الصناعية على اختلاف أنواعها ومنتجاتها قد تكون موجهة للاستهلاك المباشر أو سلع وسيطة لصناعات أخرى.

#### ثالثاً: المشروعات الخدمية

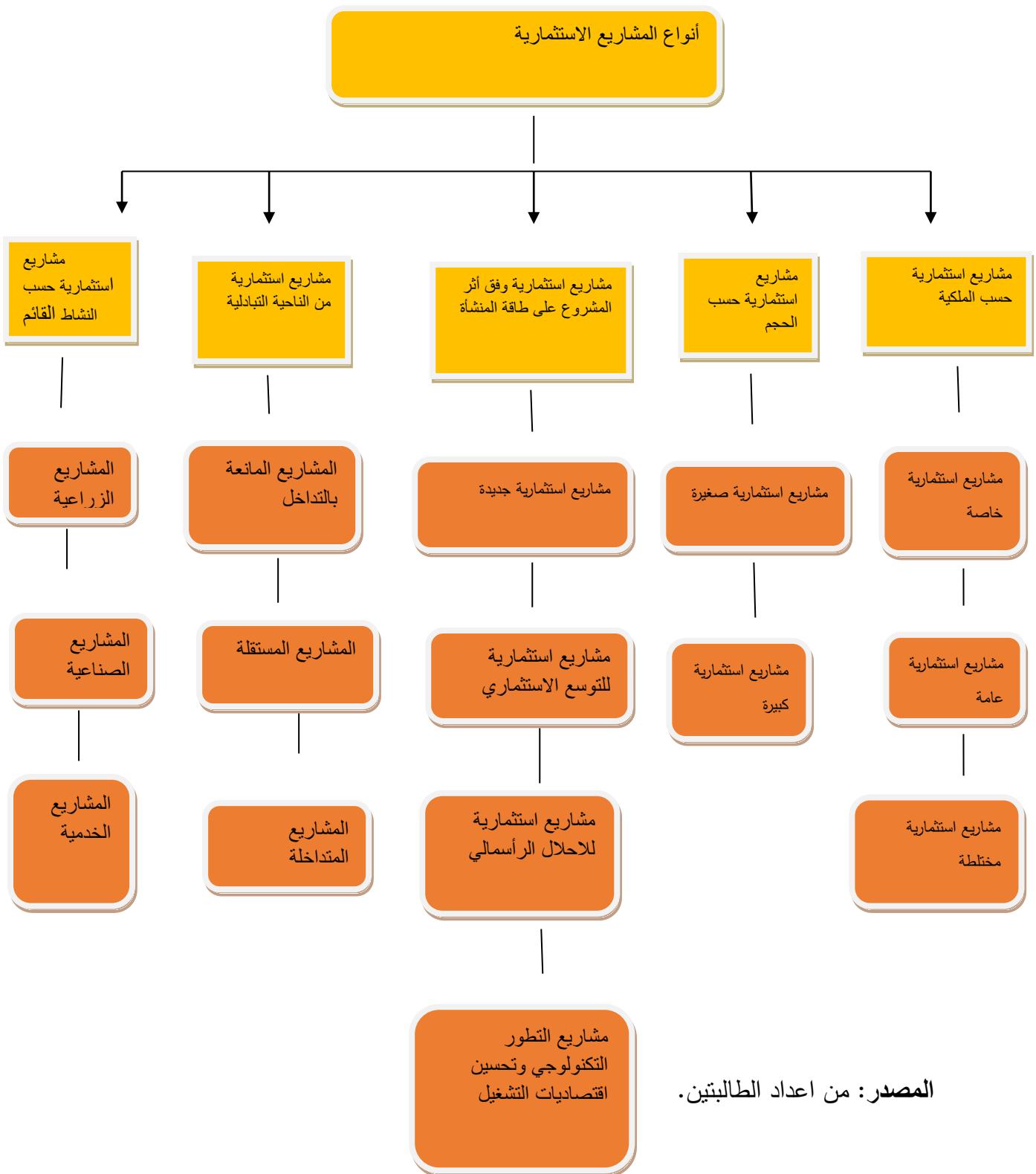
تتعدد مجالات هذه المشروعات مثل: الصحة، التعليم، السياحة، الاتصالات، التسويق والخدمات المصرفية...الخ.

والشكل التالي يوضح أنواع المشاريع الاستثمارية:

<sup>1</sup>- خديجة مراحى، مرجع سابق ذكره، ص 46.

A. Boughaba, Analyse et évaluation des projets, Berti, édition 1998, p 08.-<sup>2</sup>

**الشكل رقم(01): أنواع المشاريع الاستثمارية**



### **المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثماري**

ان الهدف من المشاريع الاستثمارية هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني والمصلحة العامة للمجتمع وكذا تعظيم المنفعة العامة، الا أن هذا الهدف ليس الوحيد للمشروعات العامة، وبالتالي فهناك أهداف أخرى يمكن رصدها كما يلي<sup>1</sup>:

#### **الفرع الأول: الأهداف السياسية**

تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية في:

- إيجاد قاعدة اقتصادية تحقق الاستقلال الوطني اقتصادياً؛
- زيادة القدرات الأمنية؛

-تغيير نمط سلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومشروعات يجعل منهم قوة فاعلة؛

-تعزيز القدرات التفاوضية للدولة.

#### **الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية**

للمشاريع الاستثمارية أهداف اقتصادية وهي:

- تعظيم الربح؛
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي؛
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج.

#### **الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية**

الأهداف الاجتماعية للمشاريع الاستثمارية، هي:

- القضاء على كافة أشكال البطالة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي (بالتقليل من حالة القلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع).

#### **الفرع الرابع: الأهداف التكنولوجية**

فيما يخص الأهداف التكنولوجية للمشاريع الاستثمارية فهي كالآتي:

- المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛

-تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الفعلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛

-استيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة لظروف المحليّة.

<sup>1</sup>-محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات، دار البارزوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2013، ص ص 21-23.

## المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

يقصد بعملية التمويل مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لادارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية، وعلى هذا الأساس فان تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها. حيث تقسم الى مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل حديثة.

### المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية

تلجاً للمشاريع الاستثمارية الى عدة مصادر تقليدية، هاته الأخيرة تتقسم الى تمويل داخلي وآخر خارجي كالتالي:

#### الفرع الأول: التمويل الداخلي

تحتاج المؤسسة الاقتصادية في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجاً أولاً إلى المصادر الداخلية لسد حاجاتها وتمويل استثماراتها أو عملياتها الإستغلالية، وتشمل مصادر التمويل الداخلي التمويل الذاتي.

##### أولاً: مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه

###### **1-مفهوم التمويل الذاتي:**

يمكن إعطاء عدة تعاريف للتمويل:

**تعريف 1:** التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية.

**تعريف 2:** هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون الأرباح محققة.

###### **2-خصائص التمويل الذاتي:**

يرتبط التمويل الذاتي بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية لها علاقة مباشرة بالمؤسسة في حد ذاتها أو بظروف السوق التمويلية، وتمثل في:

**أ-الظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية):** ان اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي ونجاعة دوره في تمويلها يتطلب ان تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافى لتلبية المتطلبات الاستثمارية، وهذا الأخير يتوقف بدوره على الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها.

**ب-الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية):** ان السوق التمويلية أو السوق المالي يتكون من السوق النقدية وسوق رأس المال، فالسوق الأولى هي تلك التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل ويكون أقل من سنة، أما السوق الثانية فهي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان طويل الأجل.

تحتاج المؤسسة الاقتصادية في تمويل نشاطها للأموال التي تغطي عجزها وهذا ما يجعلها تلجاً أولاً إلى المصادر الداخلية لسد حاجاتها وتمويل استثماراتها أو عملياتها الإستغلالية، وتشمل مصادر التمويل الداخلي: التمويل الذاتي.

##### **ثانياً: مكونات التمويل الذاتي**

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها

يتكون التمويل الذاتي من:

**أ-الاھتلاکات:** یعرف الاھتلاک على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدھور قيمتها على مر الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف والتقادم التكنولوجي.<sup>1</sup>

**ب-المؤونات والمخصصات:** تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة إلى حين تحقق الخطر أو العباء الذي كونت من أجلها هذه المؤونات، أو زوال الخطر المحتمل، لذلك نميز بين عدة أنواع منها، والتي تشكلها المنشأة للأغراض سالفه الذكر حيث نجد المؤونات القانونية، مؤونة الأخطار والتكليف.<sup>2</sup>

**ج- الأرباح المحتجزة :** تعتبر الأرباح المحتجزة أهم عنصر في التمويل الداخلي (الذاتي) فهي جزء من الإيرادات الحالية التي لا توزع على حملة الأسهم العادي وتحتفظ بها المؤسسة قصد استثمارها ولا يكون هذا المصدر متاحا إلا في ظل وجود مشاريع قائمة، وترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة و المشاريع الاستثمارية المرتبطة بعملية الإحلال الرأسمالي أو بعمليات التوسيع، وأن متعاملي الأسهم العادي لا يقبلون بسياسة الأرباح إلا بعد أن يتوقعوا بأن العائد من استثماراتها لا يقل عن الفرص البديلة خارج المؤسسة وهم بذلك لا يمانعون من اتباع هذه السياسة طالما كانت المزايا التي يحصل عليها حاملي الأسهم من عدم توزيع الأرباح أكبر من المزايا التي يمكن أن يحصلوا عليها من توزيع الأرباح سواء كانت تلك المزايا ناتجة عن تغير القيمة السوقية للمؤسسة أو ناتجة عن زيادة معدل العائد الذي يحصل عليها من حامل الأسهم آجلاً أو عاجلاً.<sup>3</sup>

**د- الاحتياطيات:** هي عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة وغير الموزعة أي أن الاحتياطيات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها " الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقاً من حقوق أصحاب المشروع.<sup>4</sup>

### ثالثاً: تقييم التمويل الذاتي

#### 1- مزايا التمويل الذاتي:

للتمويل الذاتي عدة مزايا ولعل أهمها:<sup>5</sup>

1-نفس المرجع السابق، ص 48.

<sup>2</sup>- خديجة مراحى، مرجع سابق ذكره، ص 18.

<sup>3</sup>-نفس المرجع السابق، ص ص 18، 19.

<sup>4</sup>- راندة فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بنك الفلاحه والتنمية الريفية - ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، دفعه 2013-2014، جامعة العربي بن مهيدى، أم البواني، ص 18.

<sup>5</sup>- سميه لزعر، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012، ص 38.

- توفر التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية الدعم في رأس المال الاقتصادي وضمان النمو والتطور للمؤسسة،
  - هو ضمان لسداد القروض، اذ انه عنصر مهم لتحديد قدرة المؤسسة على الاستدامة،
  - يعطي أكثر حرية لصاحب المشروع في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان أو بأسعار الفائدة أو بالضمانات المختلفة، التي قد تطلب منه مقابل الاقتراض من البنوك،
  - التقليص من الخطر الذي قد يواجه المؤسسة في حالة ما اذا لم يحقق الاستثمار الجديد النتائج المرغوبة،
  - يعطي المؤسسة صورة جديدة أمام الوسطاء الماليين، ما يمكنها من فتح المجال للاستدامة كمصدر للتمويل.<sup>1</sup>

### 2-عيوب التمويل الذاتي:

- يمكن أن يؤدي الى عدم اهتمام المساهمين بالمؤسسة بسبب انخفاض الأرباح الموزعة، كما أنه عادة ما يكون التمويل الذاتي غير كافي لتمويل مختلف احتياجات المؤسسة، مما يؤدي الى تباطؤ عملية النمو بسبب عدم استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المريحة (الفرصة البديلة).<sup>2</sup>

- انحصار أو حجز الكثير من الادخارات في التوظيف في قطاعات معينة ذات عائد مرتفع بفعل التمويل الذاتي، كما أنه لا يكفي لتغطية كل احتياجات المؤسسة خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تستطيع تحقيق أرباح كبيرة متلائمة مع حجم الاستثمارات التي اعتزم القيام بها، كما أنه من عيوب التمويل الذاتي هو حرمان أصحاب الحقوق من أرباح حققتها المؤسسة.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: التمويل الخارجي

#### أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة واحدة. وتنقسم الى نوعين:<sup>4</sup>

**أ-الائتمان المصرفي:** يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات، وله عدة أشكال حيث يمكن تصنيفها من حيث الضمان الى قروض غير مكفولة بضمان شخصي أو بضمان أصول، أما من حيث طبيعة الاستغلال فيمكن تصنيفها الى قروض الاستغلال الخاصة والقروض بالالتزام.

**ب-الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد الى المشتري عند شراء بضاعة بقصد اعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لانتاج بضاعة مصنعة، وبذلك فإن الائتمان الاستهلاكي والبيع

<sup>1</sup>-ابناس صيودة، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة في اطار متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسبيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقدور، بومرداس، 2008/2009، ص 17.

<sup>2</sup>-سمية لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

<sup>3</sup>-ابناس صيودة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>4</sup>-منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999، ص 531.

بالنقيض الذي يمنحه التاجر إلى المستهلك لا يعتبر ضمن الائتمان التجاري، لأن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تتصل على بيع البضاعة والمتاجرة بها، ويحتاجه المشتري في حالة عدم كفاية رأس مال العامل.<sup>1</sup>

### ثانياً: مصادر التمويل متوسطة الأجل

التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة زمنية تزيد عن السنة ولكن تقل عن خمس سنوات. وينقسم إلى:<sup>2</sup>

أ-القروض المباشرة: وتمثل البنوك وشركات التامين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وإن كانت قروض البنك عادة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين 5 و 15 سنة.

ب-التمويل بالاستئجار: قد تلجأ المؤسسة إلى استئجار الأصول وذلك من أجل تلبية حاجاتها من التمويل طویل الأجل بدلاً من حيازتها، لأنه من المعروف أن حيازة هذه الأصول مكلفة بالنسبة للمؤسسة، واقبال المؤسسة على شراء هذه الأصول يؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال. الشركات بامكانها أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت من دون أن تشتري هذا الأصل ويكون عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات ايجار تدفع دوريا.

### ثالثاً: مصادر التمويل طويل الأجل

تلجأ المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل طويل الأجل نتيجة للتوسعات والتحسينات التي توفر المؤسسة القيام بها، كما أن مهمة الحصول على التمويل طويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء للعمليات الحالية أو لأغراض التوسيع. وتتقسم مصادر التمويل طويل الأجل إلى:

#### 1-أموال الملكية:

تعرف بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من:<sup>3</sup>

أ-الأسهم العادية: هي الأسهم التي لا تتحقق ل أصحابها أي حقوق متميزة سواء في مقدار الأرباح الموزعة أو نصيب السهم من أصول الشركة عند التصفية ويسمى حائز هذه الأسهم بحملة الأسهم ويوضع السهم على ورق مميز يكتب عليه القيمة الاسمية للسهم.

ب-الأرباح المتحجزة: تلجأ إليها المؤسسة عندما ترغب في زيادة رأس المال دون اصدار المزيد من الأسهم، وهذه الطريقة تمثل في قيام المؤسسة باحتياز الأرباح الناتجة عن الأسهم وعدم توزيعها وذلك بغية إعادة استثمارها في فرصة جديدة على أن يكون العائد من هذه العملية بالنسبة للحملة أكبر من الحد الأدنى للعائد المتحصل عليه.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 531.

<sup>2</sup>-نفس المرجع السابق، ص 532.

<sup>3</sup>-نصرة عباسى، تأثير التضخم في التحليل المالى للمؤسسة، مذكرة لنيل ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 70.

ج- الأseم الممتازة: تعد ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع الا انها تختلف عن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية. على ان يتم السداد بالقيمة الاسمية للأسهم فقط.

### 2- اقراض طويل الاجل:

أ- القروض طويلة الاجل: القروض طويلة الاجل موجهة لتمويل الاستثمارات، تفوق مدتها غالباً 7 سنوات ويمكن أن تتمدّ أو تفوق 20 سنة وتوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات. تلجأ المؤسسات التي تقوم بالاستثمارات طويلة الاجل إلى البنوك التجارية لتمويل استثماراتها نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تمولها لوحدها وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء والحصول على عوائد.<sup>1</sup>

ب- السندات: تعتبر من أدوات المديونية طويلة الأجل تصدرها المؤسساتقصد الحصول على أموال لتمويل مشاريعها الاستثمارية، كما يمثل السند التزام يتعهد بموجبه المصدر بدفع قيمة الالتزام لحامله عند تاريخ الاستحقاق بالإضافة إلى فائدة محددة مسبقاً.<sup>2</sup>

### رابعاً: تقييم التمويل الخارجي:

يتم تقييم التمويل الخارجي من خلال التركيز على تقييم الاقتراض كتمويل وذلك بذكر مزاياه وعيوبه كالتالي:<sup>3</sup>

#### 1- مزايا الاقتراض كتمويل:

-يعتبر التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفرات الضريبية التي تتولد عنه وبسبب تعرض المقترضين أقل نسبياً من تلك التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية والممتازة،

-أن تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة الثابت أي تكاليف ثابتة مقارنة بمستويات الأرباح التي تتميز بالتغير،

-ليس للمقترضين الحق في التصويت في الجمعية العمومية؛

-تعتبر تكلفة التقاعد على القروض تكلفة بإصدار السندات منخفضة مقارنة مع تكلفة إصدار الأسهم.

#### 2- عيوب الاقتراض كمصدر للتمويل:

ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

-قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد وأصل الدين إلى تعرض المنشأة إلى الإفلاس؛

-القروض على عكس الأسهم لها تاريخ استحقاق ومن ثمّة ينبغي على المنشأة العمل على توفير قدر كبير من النقدية لاستخدامها في سداد الدين عندما يحل أجله؛

<sup>1</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكnon، الجزائر، 2001، ص 75.

<sup>2</sup> نصيرة عباسى، مرجع سابق ذكره، ص 71.

<sup>3</sup> راندة فراح، مرجع سابق ذكره، ص ص 39، 45.

- لا يعتبر الاقتراض طويل الأجل متاحاً للعديد من المنشآت، فالمنشآت الصغيرة وبل بعض المنشآت الكبيرة تجد صعوبة في الحصول على تلك القروض.

### المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة

بسبب النقصان التي في مصادر التمويل التقليدية، ظهرت مصادر أخرى حديثة سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

#### الفرع الأول: القرض الإيجاري

ان القرض الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت عدة تغيرات عليه، وتعددت المفاهيم التي أعطيت له، سواء بالصفة القانونية أو الاقتصادية التي تصب في معنى واحد في نهاية المطاف، وعليه ذكر التعريف التالي:

##### **أولاً: تعريف القرض الإيجاري**

ان القرض الإيجاري هو فكرة حديثة في طرق التمويل، بحيث أدخلت عدة تغيرات عليه، وتعددت المفاهيم التي أعطيت له، سواء بالصفة القانونية أو الاقتصادية التي تصب في معنى واحد في نهاية المطاف، وعليه يُعرف القرض الإيجاري على أنه أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة ايجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية محددة، مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل. وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة.<sup>1</sup>

ويكون للمؤجر في نهاية مدة العقد أن يختار بين أحد البدائل التالية:<sup>2</sup>

- شراء الأصل المؤجر مقابل ثمن متفق عليه، يراعى في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر إلى الشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛

- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛

- إرجاع الأصل إلى الشركة المؤجرة.

وأسلوب القرض الإيجاري له العديد من المزايا والعيوب والتي سنتطرق لها في الفصل المولى.

#### الفرع الثاني: التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة

يعتبر التمويل بتقنية عقد تحويل فاتورة صيغة تمويلية حديثة لها أهمية بارزة كما يلي:

##### **أولاً: مفهوم التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة**

<sup>1</sup>- خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة في الجزائر . ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات التقنية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعـة 2010-2011، ص 79.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 79.

تعددت تعاريف التمويل بتقنية عقد الفاتورة وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**تعريف 1:** عقد تحويل الفاتورة هو عقد تقوم بمقتضاه مؤسسة متخصصة بشراء الحقوق المملوكة من مورد، هو البائع على زبائنه (المحليين أو الأجانب)، وهو المشتري وهذا مقابل الخدمات المستفاد منها.

**تعريف 2:** هو تقنية تمويل حقوق قصيرة المدى، حيث تقوم المؤسسة بالتخلي على كل حقوقها (الفواتير)، إلى شركة عقد تحويل الفاتورة الذي يختلف عن البنك، وهي غالباً فرع من بنك كبير، تقوم هذه الأخيرة بتغطية الفواتير، متابعة المدينين، التحصيل تأمين المتابعة القضائية في حالة عدم دفع.

### ثانياً: أهمية عقد تحويل الفاتورة وإمكانية تطبيقه في الجزائر

بصفة عقد تحويل الفاتورة عقد بين طرفين، فإن أهميته نظراً لكليهما تتجسد في:<sup>2</sup>

- بالنسبة للمؤسسة المتخلية عن الحقوق، فهي تتخلى كلياً أو جزئياً عن عملية محاسبة الزبائن من تسجيل، وتحصيل ومتابعة التي تخلفتها في الوقت والمال، ما يجنبها خطر عدم التسديد، وما ينجز من ورائها من فقدان لأموالها.

- بالنسبة للمؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة، فهي تتلقى عمولات في مقابل ما تتحمله من مخاطر عند تقديم الضمانات ومتابعة حقوق الزبائن.

ومن أجل تقاديم سلبيات عقد تحويل الفاتورة خاصة بالنسبة للمؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة، فإن هذه الأخيرة تضع عدة شروط حتى تتقبل التعامل مع ذلك المورد (زيونها)، وتتمثل في:

- قيام المؤسسة المصرفية المختصة في عقد تحويل الفاتورة بدراسة مدققة لليزائن (المدينين) قبل التعامل معهم، وفي حالات كثيرة تختارهم وتقر لهم أو تفرض عليهم على زبائنا الدائنين أو المؤسسات التي تلجم لها؛  
- وجود سمعة طيبة للمؤسسة المتنازلة عن الحقوق؛

- أن يكون أساس التعامل في الفواتير هو نشاط تجاري وانتاجي وليس استثماري لأنه يعتمد على فترة قصيرة المدى؛

- لا تقبل كل الفواتير ومهمما كانت قيمتها بل يجب وجود حد أدنى لكل فاتورة مقبولة.

### الفرع الثالث: تمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

التمويل عن طريق رأس المال المخاطر هو أحدث الصيغ التمويلية.

#### أولاً: مفهوم رأس المال المخاطر

هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بمؤسسات رأس المال المخاطر. بحيث لا تقوم هذه التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله

<sup>1</sup> -أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص 111.

<sup>2</sup> -فراح راندة، مرجع سابق ذكره، ص 64.

## **الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها**

وبهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسيعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظراً لعدم توفر ضمانات.<sup>1</sup>

-ويعرف القانون الفرنسي رأس المال المخاطر على أنه "الاستثمار في الأموال الخاصة أو أشباح الأموال الخاصة في مؤسسات غير مسجلة في البورصة، بما فيه عمليات خلق (création) أو تحويل ونقل (transmission) المؤسسات".<sup>2</sup>

تعرف الجمعية الأوروبية EVCA رأس المال المخاطر، أنه كل رأس المال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن في الحال يقيناً بالحصول على دخل أو التأكيد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وذلك هو مصدر المخاطر) أملأاً في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبياً حال بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات.<sup>3</sup>

**ثانياً: استراتيجيات وسياسات شركات رأس المال المخاطر في منح التمويل اللازم**

تتوقف استراتيجيات وسياسات منح التمويل للمشروع على ما يلي:<sup>4</sup>

- مدى استعداد الشركة على تحمل نوعية وحدود أو حجم المخاطر ومستوى الربحية المتوقعة؛
- نوع الصناعة، المناطق الجغرافية، الحدود القصوى لمنح التمويل؛
- إرشادات عن هيكل الأصول في المشروع؛
- قواعد المراجعة المستقلة للمشروع؛
- إرشادات عن مدى ملاءمة النظم المالية والإدارية للمشروع.

### **الفرع الرابع: التمويل بتقنية تمويل مشروع**

تعرف تقنية تمويل المشروع كما يلي:<sup>5</sup>

تعرف مؤسسة التمويل الدولية تقنية تمويل المشروع بأنها أداة للاستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة اعتماداً على التدفقات النقدية والأصول دون الحاجة إلى ضمانات من القائم بالمشروع، وبهذه الطريقة تتحفظ مخاطر تمويل المشروع وتحقق فائدة لكل من القائم على المشروع والمستثمر.

-تقنية تمويل المشروعات تستخدم في فترات سابقة وفي حدود ضيقه ولنوعية معينة من المشروعات كمشروعات المناجم ومصادر الطاقة الرئيسية، وازداد استخدامه لتوفير التمويل خاصة في الأسواق الناشئة.

<sup>1</sup>- خالد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 32.

<sup>3</sup>- علية مقلاتي، التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحه والتربية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البوقي، دفعه 2013-2014، ص 61.

<sup>4</sup>- فراح راندة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>5</sup>- فراح راندة، نفس المرجع السابق، ص 65.

### خلاصة الفصل الأول:

تكتسي المشاريع الاستثمارية أهمية كبيرة لأي اقتصاد، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى استعراض مدخل إلى المشاريع الاستثمارية من خلال عرض مختلف التعريف والخصائص المميزة له، كما قمنا بعرض أنواع المشاريع الاستثمارية التي ينقسم إليها. وأيضاً توضيح الاهداف المراد تحقيقها منه.

عادة ما تعاني المشاريع الاستثمارية من مشاكل وعراقيل تعترض طريقها. والتي تتمثل في صعوبة الحصول على مصادر التمويل الملائمة لخصائص وطبيعة هذه المشاريع؛ ومن هنا فمصادر التمويل التقليدية تنقسم إلى المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)، ومصادر خارجية (مصادر قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل). لكن رغم وجود هاته المصادر إلا أن المشاريع الاستثمارية لا زالت تعاني من قصور وعدم كفايتها، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها التي هي بحاجة إلى التمويل في مجال معدات الانتاج والاستثمار، أدى ذلك لظهور الحاجة للبحث عن أساليب وطرق أخرى لتمويل المشاريع الاستثمارية يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل مصادر التمويل التقليدية.

ولعل من أهم هذه الأساليب مصادر التمويل الحديثة التي ظهرت مؤخرًا لمواكبة العصر وتتمثل في التمويل بعد فاتورة، التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر وأخيراً التمويل بتقنية تمويل مشروع، وأيضاً التمويل بقرض الإيجار وهو ما سنتطرق إليه في الفصل المولى.

**الفصل الثاني:**  
**الإطار النظري**  
**للقرض الإيجاري**

### تمهيد:

تعاني معظم المشاريع الاستثمارية من مشاكل في تمويل نشاطها، مثل عدم كفاية الأساليب التمويلية التقليدية لتمويل أدواتها الرأسمالية وأصولها المنقولة وغير المنقولة، أو عدم كفاية مواردها الذاتية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها من أجل الحصول على القروض من المؤسسات المالية والبنكية بسبب تكاليفها المرتفعة وشروطها المترفة، وغيرها من العوائق، لذلك جاء القرض الإيجاري كتقنية تمويلية حديثة لحل إشكالية تمويل المستثمرين لمشاريعهم واستمرار نشاطها.

يعتبر القرض الإيجاري طريقة حديثة وفعالة لتمويل المشاريع التي يفضلها المستثمرين على طرق التمويل الأخرى نظراً للمزايا التي يقدمها لهم ومواعيده للتقدم التكنولوجي، إضافة إلى مساعدة معظم القوانين والتشريعات الدولية لتنظيم هذه التقنية ووضع الأسس العامة لتسويتها.

ما سبق ذكره فإنه من الضروري التطرق في هذا الفصل على جميع التعريف والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالقرض الإيجاري وكيفية نشأته وتطوره، بالإضافة إلى عرض خصائصه وأنواعه حسب عدة معايير، ثم تقييمه من خلال إبراز عيوبه ومزاياه، كما يتم التطرق في هذا الفصل إلى أساليب التمويل ومراحل سير عملية القرض الإيجاري، وفي الأخير عرض الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية التي تستدعي نجاح هذه التقنية. ولذلك سوف يتم تقسيم الفصل إلى مباحثين أساسيين:

**المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الإيجاري.**

**المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الإيجاري.**

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الإيجاري

في هذا المبحث تم التطرق إلى نشأة وتطور القرض الإيجاري وكذلك تعريفه مع ابراز الخصائص التي تميز هذه الصيغة التمويلية، كما تم عرض أنواع القرض الإيجاري والمزايا التي يتحلى بها، بالإضافة إلى العيوب التي يعاني منها.

### المطلب الأول: نشأة القرض الإيجاري وتطوره

لقد نشأت تقنية الإيجار وتطورت بتطور النشاط الاقتصادي للإنسان عبر العصور وأصبحت من التقنيات الشائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أن ذلك مرة بمراحل وفترات عديدة.

#### الفرع الأول: نشأة القرض الإيجاري

بعد تأجير المعدات من النشاطات ذات التاريخ الطويل، فقد تم اكتشاف سجلات لـإيجار تعود إلى بعض المعاملات المادية والتجارية التي وقعت قبل عام 2000 قبل الميلاد، وذلك في مدينة "أوز" السومرية القديمة، حيث سجلت وثائق الإيجار السومرية المكتوبة على كتل صلصالية رطبة معاملات اقتصادية تتراوح ما بين إيجار أدوات زراعية وأراضي وحقوق انتفاع بالمياه إلى إيجار الثيران وحيوانات أخرى. والكثير من النظم القانونية القديمة تذكر بالفعل آلية تمويلية تسمى الإيجارة، فأهم سجل لقوانين الإيجارة يعود إلى عام 1700 قبل الميلاد تقريباً، عندما قام الملك البابلي الشهير حامورابي بإدماج القواعد والأعراف السومرية والأكادية في مجموعة قوانينه الموسعة الشهيرة، كما أنه في جنوب شرق بابل، بدأت أسرة "موراشو" باعداد بيت شهير من بيوت الإيجارة في الفترة ما بين 450-400 قبل الميلاد، وكانت تلك الأسرة سباقاً في توفير خدمات تمويلية تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، حيث تخصصوا في إيجار الأراضي ولكنهم فكروا كذلك في إيجار الثيران والمعدات الزراعية بالإضافة إلى إقراض البنور.

وقد وجدت حضارات أخرى قديمة مثل حضارات الإغريق والرومان وقدماء المصريين في الإيجارة وسيلة جذابة وفي متناول اليد لتمويل المعدات والأراضي والماشية، أما الفينيقيون الذين طالما اشتهروا بمهاراتهم في الملاحة والتجارة فقد انخرطوا في عمليات استئجار السفن، والكثير من استئجار السفن قصيرة الأجل كانت تتضمن الحق في استخدام طاقم السفينة وليس مجرد السفينة وحدها، وكانت عمليات استئجار السفن طويلة المدى مدونة أيضاً، لفترات زمنية تغطي العمر الاقتصادي للسفن المعنية، وكانت تتطلب من المستأجر أن تمارس معظم المنافع والالتزامات المرتبطة على حق الملكية. وفي العصور الوسطى كانت الأنشطة المتعلقة بالإيجارة محدودة أساساً بنطاق الخيول ومستلزمات الزراعة، فقد عرف عن كثير من الفرسان في الزمان القديم أنهم قاموا بتأجير دروعهم وأسلحتهم بما يشبه الإيجارة الحديثة، كما شهد بداية القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في كمية المعدات المؤجرة وأنواعها، فقد أدى التطور في

الصناعات الزراعية والأنشطة الصناعية والنقل إلى ظهور أنواع جديدة من المعدات التي كان كثيرة منها ملائماً للإيجار.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تطور القرض الإيجاري

كان ظهور القرض الإيجاري في شكله الحديث يعود إلى فترة الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر في إنجلترا، قام بعض المستثمرين بتمويل صناعة عربات نقل الفحم والتي كان يؤجرها مالكو الفحم لنقله إلى خطوط السكك الحديدية، حيث تأسست أول شركات التأجير الإقليمية في العالم عام 1855 بهدف تأجير عربات السكك الحديدية لمنتجي الفحم والمواد المعدنية لفترات تتراوح ما بين خمس وثمان سنوات.<sup>2</sup>

ثم بدأ العمل بأسلوب القرض الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1952، وانتقل إلى أوروبا الغربية في عام 1960 حيث تأسست في فرنسا أول شركة تمويل تأجيري عام 1962 هي شركة "لوكافرانس (locafrance)" ، وقد صدر أول قانون لتنظيم عملية التمويل بالقرض الإيجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1966، ثم في بلجيكا عام 1967، وفي إيطاليا عام 1976، وعلى الرغم من شيوخ هذا النوع من التمويل في ألمانيا وسويسرا، إلا أنه لا توجد قوانين منظمة له في هذين البلدين وترك الموضوع للأراء الطرفين المتعاقدين وقد تطور هذا الأسلوب التمويلي من خلال استخدامه بشكل معاصر من قبل البنوك التقليدية التي عملت على إنشاء شركات خاصة بالقرض الإيجاري.<sup>3</sup>

أما بالنسبة للجزائر قد صرخ النظام رقم 06-96 مؤرخ في 17 صفر عام 1417 الموافق لـ 3 يوليو سنة 1996م والذي يحدد كيفية تأسيس شركة الاعتماد الإيجاري وشروط اعتمادها، يحدد هذا النظام كيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري وتعيين شروط حصول مجلس النقد والقرض على اعتمادها، كما يمكن شركات الاعتماد الإيجاري على غرار البنوك والمشروعات المالية القيام بعمليات الاعتماد الإيجاري حيث نص عليه في التشريع المحمول به، وبما أنه لا يمكن تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري، إلا على شكل شركة مساهمة طبقاً للشروط المحددة في التشريع المعمول به. من بين التجارب في هذا المجال تجربة "بنك البركة الجزائري" الذي مارس القرض الإيجاري ابتداءً من سنة 1993م، تم تأسيس الشركة الجزائرية للإيجار المالي بشروط إنشاء شركات التأجير وذلك بعد صدور الأمر رقم 09-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996م، وهي الشركة للمنقولات (SALEM) التابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة

<sup>1</sup>- طالبي خالد، مرجع سبق ذكره ص 76، 77.

<sup>2</sup>- رقية سالم، القرض الإيجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 ، ص 5 .

<sup>3</sup>- حاجي حليمة ، ساهل حنان ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الخليج الجزائري - وكالة أدرار ، مذكرة شهادة الماستر ، في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار ، الجزائر ، ص 7 .

## **الفصل الثاني: الإطار العام للقرض الإيجاري**

1998م. الشركة المالية للاستثمارات والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE) التي تمارس عمليات التأجير التمويلي، تم الشركة العربية للإيجار المالي (ALC).<sup>1</sup>

### **المطلب الثاني: تعريف القرض الإيجاري وخصائصه**

في هذا المطلب سيتم عرض مفهوم القرض الإيجاري، كما أن عملية القرض الإيجاري تنشأ بين ثلاثة أو أربعة أطراف تتمثل في المؤجر، المستأجر، المورد والمقرض، لذلك قبل التعرف أكثر على خصائص الاعتماد الإيجاري لابد من الاشارة الى أطراف العملية.

#### **الفرع الأول: تعريف القرض الإيجاري**

تعددت التعريفات الخاصة بالقرض الإيجاري، وسنتناول بعض التعريفات الشائعة والأكثر استعمالاً لهذه التقنية فيما يلي:

##### **أولاً: التعريف الأنجلوسيوني**

يوجد اتفاق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في تعريف قرض الإيجار، حيث تم تعريفه حسب الولايات المتحدة الأمريكية كالتالي: " هو عقد بين المؤجر والمستأجر يتضمن تأجير أصول معينة يتم اختيارها من المورد وذلك بمعرفة المستأجر مقابل دفع أجرة معينة متყق عليها خلال مدة التأجير، ولا يعطي هذا العقد الحق للمستأجر في تملك الأصل سواء خلال فترة العقد ولا حتى بعد انتهائه".<sup>2</sup>

أما حسب التعريف البريطاني فيعرف على أنه: " لا يعطي للمؤجر حق الشراء أثناء مدة العقد أو بعد انتهائه، ليتيح له فرصة الحصول على نسبة كبيرة من ثمن بيع الأصل المؤجر كعمولة له باعتبار وكيل المؤجر المنظم لعملية البيع حيث يلتزم المستأجر بدفع مبلغ يكفي قيمة استرجاع رأس المال بالإضافة إلى هامش ربح معين بعد خصم كل المصروفات".<sup>3</sup>

##### **ثانياً: التعريف اللاتيني**

عرف المشرع الفرنسي قرض الإيجار كالتالي:

القرض الإيجاري هو عبارة عن عملية تأجير لأصول وتجهيزات لغرض مهني، مشترأة أو معدة بمناسبة هذا التأجير، وهذا من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكا لها بحيث أن هذه العملية ومهما كانت تسميتها تمنح للمستأجر خيارا بحيازة كل أو جزء من الأصول المؤجرة بقيمة متყق عليها تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المسددة كإيجارات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- رقية سالم، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

<sup>2</sup>- محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار، مذكرة ماجستير في علوم التسويير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقر، بومرداس، 2014-2015، ص 13 .

<sup>3</sup>- توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 20.

<sup>4</sup>-Amina beladel, op ,cite, le lundi 3 Mai 2021, h 12 : 32, p18 .

### ثالثاً: التعريف التفاقية أو تأوة العالمية

حسب هذه الإتفاقية يعرف قرض الإيجار على أنه عملية يقوم من خلالها المؤجر بعقد اتفاق مع المستأجر لممارسة أعماله يمنح هذا العقد الحق للمستأجر باستعمال الأصل المؤجر مادام يقوم بتسديد دفعات الإيجار المتفق عليها.<sup>1</sup>

### رابعاً: التعريف الاقتصادي

حسب Richard Vanicial ، القرض الإيجاري هو عقد من خلاله يلتزم أحد الأطراف (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر) سلسلة من الدفعات الدورية، التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وعادة هذه الدفعات تمتد لتعطى الأكبر من الحياة الاقتصادية للأصل المقتني . أي أن القرض الإيجاري هو التزام تعاقدي، بحيث يدفع المستأجر الأقساط الإيجارية للمؤجر بالمقابل يتحصل على حق الانسحاب من الأصل موضوع العقد، حيث أن المؤجر يحافظ على الملكية القانونية للأصل ولا يمكن للطرف أن يفسخ العقد، كما لا يحق للمستأجر إعادة تأجير الأصل دون إذن المؤجر.<sup>2</sup>

### خامساً: التعريف الإسلامي

الإيجارة هي عقد على منفعة مقصودة مباحة لمدة معلومة وعوض معلوم . وقد اتفق الفقهاء على جواز الإيجارة وثبت مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع، أما في الكتاب، تتضح مشروعية الإجارة بقوله تعالى : { فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُرَهُنَّ }، و قوله أيضاً : { قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقُوَّى الْأَمِينُ } . وأما السنة، ف قوله صلى الله عليه وسلم : " من استأجر أجيراً فليعلمه حقه "، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " ، وأما الإجماع ، فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة و إياحتها اعتماداً على الأدلة من الكتاب والسنة .<sup>3</sup>

### سادساً: التعريف الجزائري

يعرف على انه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك أو المشروعات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً معتمدة بهذه مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، أشخاصاً طبيعيين كانوا أو معنوين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر وتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة.<sup>4</sup>

ما سبق يمكننا أن نستنتج تعريفاً شاملًا للقرض الإيجاري على أنه: نوع من التمويل في صورة عقد بين المؤجر والمستأجر ، يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير أصل معين إلى المستأجر في شكل معدات

<sup>1</sup>-أحمد بوراس، سماح طحي، قرض الإيجار كاستراتيجية حديثة للتمويل - دراسة حالة مقارنة بين الجزائر والمغرب -، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34-35 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014، ص 97 .

<sup>2</sup>- رامي حميد ، البذائل التمويلية للعقارات الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 158 .

<sup>3</sup>- نفس المرجع السابق، ص 158.

<sup>4</sup>- رقية سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

## **الفصل الثاني: الإطار العام للقرض الإيجاري**

آلات ... الخ، على أن يقوم المستأجر بدفع أقساط الإيجار للمؤجر التي مجموعها يساوي أو يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد، وقد يكون المستأجر في نهاية مدة العقد الحق في شراء أو عدم شراء الأصل المؤجر.

### **الفرع الثاني: خصائص القرض الإيجاري**

يتميز قرض الإيجار بمجموعة من الخصائص تمثل في:

#### **أولاً: أطراف القرض الإيجاري**

يوجد ثلات أطراف أساسية وهم:<sup>1</sup>

✓ **المؤجر**: هو المؤسسة المتخصصة في قرض الإيجار والتي تقبل بتمويل العملية، قد تكون بنكا (

مثل القرض الشعبي الجزائري) أو مؤسسة مالية وتتمتع بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد.

✓ **المستأجر**: هو الطرف الذي يريد الحصول على الأصل يقوم باختياره وفقا لاحتياجاته، حيث يقوم بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة بصورة غير مباشرة ( يجب أن تكون موافقة كتابية من المؤجر).

✓ **المورد**: هو الطرف الذي يسلم الأصل للمؤجر بناءا على المواصفات المتفق عليها مع المستأجر، كما يمكن اعتباره صاحب الأصل سواء كان هو صاحبه أو مشتريه.

#### **ثانياً: الأصل المؤجر**

يقصد به موضوع العقد حيث يمكن أن يكون عقارا منقولا أو أسمها يسهل بيعها في حالة وقوع نزاع بين المؤجر والمستأجر، غالبا ما تكون الأصول المملوكة أصولا جديدة لكن لا يمنع تمويل أصول مستعملة، ويتوقف ذلك لمدى ملائمة مدة العقد لحياة الأصل.

#### **ثالثاً: مدة العقد**

تحتفل مدة العقد حسب نوعية الأصل، فبالنسبة للآلات والتجهيزات فهي تساوي 3 سنوات، أما بالنسبة للتجهيزات الثقيلة والعقارات فتصل إلى 10 سنوات أو أكثر .

#### **رابعاً: أقساط الإيجار**

هي الأقساط الدورية التي يدفعها المستأجر للمؤجر جراء استخدامه الأصل، ويتضمن قسط الإيجار إهلاكات الأموال المستثمرة، المصارييف المالية المتعلقة بتلك العملية بالإضافة إلى مصاريف الصيانة والتأمين وهامش ربح معين.

#### **خامساً: القيمة المتبقية**

يمكن النظر للقيمة المتبقية من منظورين هما:

<sup>1</sup>- خواك مولود ، لخليفي سيف الدين ، قرض الإيجار كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقد وبنكي ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص 42,43

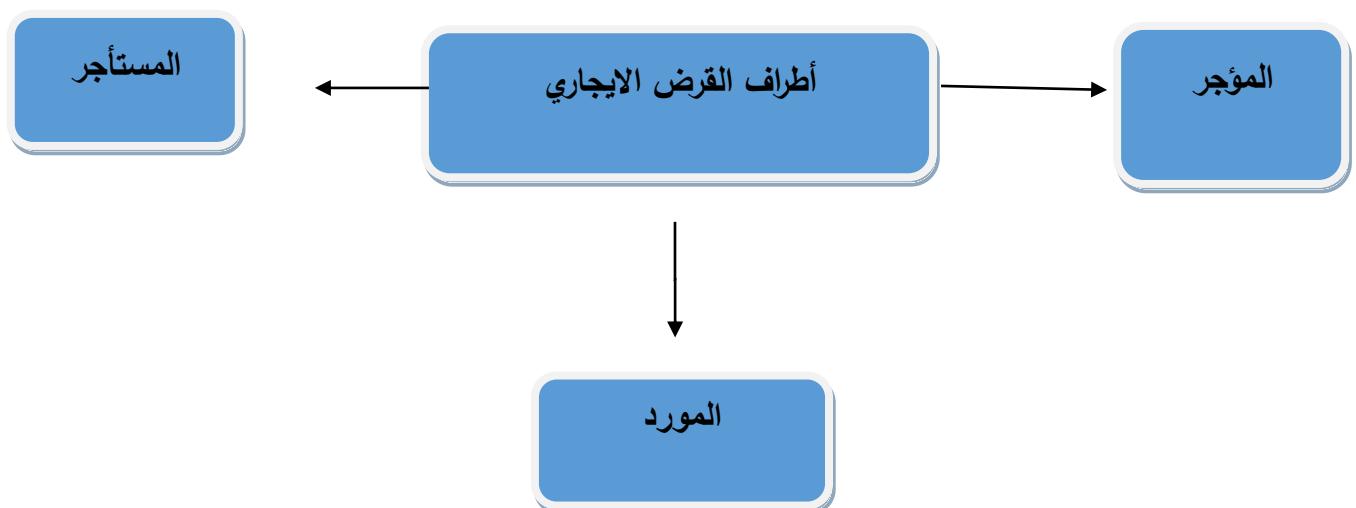
- من وجهة نظر محاسبية: هي نسبة من مبلغ الاستثمار التي لم تهلك بعد عند نهاية العقد؛
- من وجهة نظر اقتصادية: هي القيمة السوقية للأصل عند نهاية العقد.

وتكون القيمة المتبقية غير مهمة (رمزية) في حالة التأجير الكامل لأن أقساط الإيجار تعطي قيمة الأصل، أما بالنسبة للتأجير غير الكامل فهنا يقوم المؤجر بتقدير قيمة الأصل في نهاية المدة لتحديد قيمة الدفعات الإيجارية وبالتالي تكون القيمة السوقية للأصل مرتفعة.

### سادساً: الضمان

في الغالب لا يحتوي قرض الإيجار على ضمانات حيث تكفي ملكية الأصل كضمان، لكن قد يتطلب المؤجر ضمانات سواء كانت شخصية أو عينية نظراً لخصوصية الأصل الممول أو لدرجة الخطير المتعلقة بالمستأجر، كتأمين الأموال المؤجرة بما يضمن له الحصول على أقساط الإيجار على طول مدة العقد. والشكل المولى يوضح مختلف أطراف القرض الإيجاري كالتالي:

الشكل رقم 02: أطراف القرض الإيجاري.



المصدر: من اعداد الطالبيتين بالاعتماد على المرجع السابق.

### المطلب الثالث: أنواع القرض الإيجاري

ينقسم القرض الإيجاري إلى عدة أنواع حسب المعيار المتبوع في التقسيم، وسنعرف على تلك الأنواع من خلال المعايير التالية:

#### الفرع الأول: حسب معيار تحويل الخطر

ينقسم القرض الإيجاري وفقاً لهذا المعيار إلى قرض إيجاري تمويلي (منتهي بالتمليك) وقرض إيجاري تشغيلي، وهما:

#### أولاً: القرض الإيجاري التمويلي (المنتهي بالتمليك)

هو عبارة عن عقد يبرم بين شركة الإيجار التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار الأجهزة والآلات الحديثة لمشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، حيث يقوم المؤجر بشراء هذه الآلات وتأجيرها للمستأجر مقابل التزامه بدفع أقساط الإيجار المتفق عليها في المواعيد المحددة، والتي تكون كافية لتغطية التكلفة الكلية للأصل المؤجر، غير أن المؤجر لا يقدم خدمة الصيانة، كما ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار.<sup>1</sup>

وينقسم القرض الإيجاري التمويلي إلى أنواع أخرى وهي:<sup>2</sup>

- ✓ **البيع وإعادة التأجير:** هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول كالأراضي والتجهيزات وغيرها، تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات الوساطة المالية أو شركات التأجير بشرط أن يقوم للطرف الشاري بإعادة تأجير الأصل إلى المؤسسة التي باعهه. مما سبق يتضح أن هذا النوع من العقود يسمح للمستأجر بالتخلي عن العقار للمؤجر، ويقوم عن طريق دفع أقساط إيجار بإعادة شراء تدريجي لهذا العقار، مع إمكانية الإنفصال به طول مدة العقد وبهذه الطريقة يكون المستأجر قد حصل على قرض بضمانت العقار من أجل تمويل استثمار.
- ✓ **القرض الإيجاري المظهر:** يتمثل في قيام مؤسسة معينة ببيع العتاد الذي تصنعه أو تنتجه بنفسها لمؤسسة مالية متخصصة في القرض الإيجاري والتي تقوم بتأجيره للمؤسسة المصنعة نفسها عن طريق عقد قرض إيجاري، وبعدها تقوم المؤسسة المصنعة التي أصبحت مستأجرة للعتاد الموضوع من طرفها، بتأجير ذلك العتاد لزيائتها بشروط. ويستعمل هذا النوع من العقود في مجموعة معينة من المنتجات الخاصة كالحواسيب مثلاً، ففي هذه الحالة فإن المؤسسة المصنعة تصبح مستأجرة للحواسيب التي صنعتها بنفسها، ثم تعيد تأجيرها مرة أخرى لمعاملين آخرين.
- ✓ **التأجير الرفعي:** في هذا النوع من العقود هناك ثلاثة أطراف وهم (المستأجر، المؤجر والمقرض)، ووضع المستأجر لا يختلف عن الحالات المذكورة سابقاً فهو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد، أما بالنسبة للمؤجر الذي يقوم بشراء الأصل وفق الإنفاق مع المستأجر فوضعه هنا يختلف عن الحالات السابقة فهو يقوم بتمويل هذا الأصل من أمواله بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بأموال مفترضة، وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر رهن لقيمة القرض وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر بإعتبار أن المؤجر هو المقرض الحقيقي والمستأجر هو الذي يستعمل الأصل ويوقع بإعتباره ضامناً للسداد. ويقوم المؤجر بتخصيص قيمة الإيجار لتسديد أقساط القرض.

<sup>1</sup>-أكرم شريري، سليماء هيسبي، قرض الإيجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص ماله المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018-2019، ص 52.

<sup>2</sup>-نفس المرجع السابق، ص: 53-55.

### ثانياً: القرض الإيجاري التشغيلي (أو العملي)

عقد قصير الأجل يغطي مدة نقل بكثير عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصول المؤجرة، عادة تتراوح بين (6-10) سنوات ، بسبب توقعات المستأجر لاحتمالات مما قد يطرأ من تغيرات فنية على الأصل، وينتفي هذا النوع من التأجير عن غيره ببعض الخصائص من أبرزها أنه لا يسمح باستهلاك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لأن مدة التعاقد لا تغطي إلا جزءاً محدوداً من العمر الاقتصادي للأصل ، فضلاً عن أن المؤجر يقدم بعض الخدمات الخاصة كالصيانة ، كما يتحمل مخاطر التقادم ، ونفقات التأمين على الأصل.<sup>1</sup>

**الجدول رقم 1: مقارنة بين القرض الإيجاري التمويلي والقرض الإيجاري التشغيلي**

عناصر المقارنة	القرض الإيجاري التشغيلي	القرض الإيجاري التمويلي
1_ مدة العقد	مدة العقد قصيرة، لا تتجاوز القدرة التي يحتاج فيها مستأجر للأصل وعادة ما تجدد سنوياً.	مدة العقد طويلة، تصل تقريباً إلى نهاية العمر الافتراضي للأصل.
2_ مسؤولية تقادم الأصل	يتحمل المؤجر عدم صلاحية الأصل بالهلاك أو بالتقادم.	يتحمل المستأجر مسؤولية عدم صلاحية الأصل سواء بالهلاك أو بالتقادم.
3_ الصيانة والتأمين	المؤجر يتحمل تكاليف صيانة الأصل، وتتكاليف التأمين عليه ما لم ينص عقد الاتفاق على غير ذلك.	المستأجر يتحمل تكاليف صيانة واصلاح الأصل، وكذا تكاليف التأمين عليه خلال فترة التعاقد.
4_ العلاقة بين المؤجر والمستأجر	العلاقة بينهما تتسم بالسهولة ولا تنشئ مشاكل قانونية وذلك لقصر فترة التأجير.	تكون العلاقة بينهما معقدة لذلك تحتاج إلى قانون ينظمها ويرجع ذلك إلى طول مدة

<sup>1</sup>- عبد الغفور حركات، مصدق مرغادي، دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- نسبة - مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل مصري، جامعة العربي التبسي، نسبة الجزائر، 2015-2016، ص .52

العقد.		
<p>لا يجوز للمستأجر ملكية أو شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد بل يرد إلى المؤجر.</p>	<p> تكون للمستأجر حرية الاختيار بين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>ـ اعادة الأصل المؤجر.</li> <li>ـ اعادة استئجار الأصل.</li> <li>ـ شراء الأصل.</li> </ul>	<b>5_ مال الملكية</b>
<p>يجوز الغاء عقد الإيجار خلال المدة المتفق عليها في العقد وفي هذه الحالة يتلزم المستأجر بسداد الإيجار عن فترة استغلال الأصل مع تطبيق ما يكون متفقاً في مثل هذه الحالات.</p>	<p> لا يجوز الغاء عقد الإيجار خلال فترة العقد المتفق عليها من قبل أحد الطرفين ولكن لا بد من اتفاق الطرفين.</p>	<b>6_نظم الغاء التعاقد</b>

المصدر: حليمة الحاج علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة " دراسة حالة ولاية قسنطينة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008\_2009، ص.87.

### الفرع الثاني: حسب موضوع العقد (الأصل)

يصنف القرض الإيجاري حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام، هي:<sup>1</sup>

#### **أولاً: القرض الإيجاري للمنقولات**

يستعمل هذا النوع من القرض الإيجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات إستعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة. وهي كأنواع القرض الإيجاري الأخرى تعطي على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً لاستعمالها في نشاطاته المهني مقابل ثمن الإيجار. وفي نهاية هذه الفترة تعطى لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلص منه نهائياً.

#### **ثانياً: القرض الإيجاري للعقارات**

<sup>1</sup>- اكرم شريري، مرجع سابق ذكره، ص 57.

لا يختلف هذا النوع من قرض الإيجار من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق. ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، حيث أن هذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل من بناءات شيدت أو هي في طريق التشيد، حصل عليها المؤجر من جهة ثالثة أو قام ببنائها، ويسماها على سبيل الإيجار إلى المستأجر لاستعمالها في نشاطاته المهنية مقابل ثمن الإيجار.

### ثالثاً: القرض الإيجاري الخاص بالقيم المعنوية

في بعض الأحيان تفضل المؤسسة شراء براءات اختراع ورخص صناعية من منافسيها أو شراء شهرة المحل أو مؤسسات جاهزة، بهدف تتميم عملها والتوسع أكثر و هذا بدل القيام بعمليات البحث والتطوير بنفسها، ومن بين الحلول المتاحة أمامها للحصول على تلك القيم المعنوية تقنية القرض الإيجاري، الذي يجنبها مشقة القيام بتلك العمليات بنفسها وإضاعة الوقت والفرص المتاحة في السوق.

### الفرع الثالث: حسب معيار الجنسية (أو الإقليم)

ويقسم إلى قسمين هما:<sup>1</sup>

#### أولاً: القرض الإيجاري الوطني (الم المحلي)

يعرف القرض الإيجاري على أساس أنه وطني عندما تجمع عملية شركة تأجير، أو بنكاً، أو مؤسسة مالية بمعامل اقتصادي، وكلاهما مقيمان في نفس البلد، يعتبر محلياً إذا قام مؤجر في بلد ما بتأجير معدات إلى المستأجر مقيم في نفس البلد.

#### ثانياً: القرض الإيجاري الدولي

يعتبر القرض الإيجاري دولياً عندما يكون المؤجر والمستأجر مقيمان في بلدان مختلفان ويختضنان لتشريعات مختلفة ، وعندما يكون المورد و المؤجر مقيمان في نفس البلد بينما المستأجر في بلد آخر، فإن هذه العملية تأخذ صفة الدولية وتسمى بقرض إيجار للتصدير، وفي هذه الحالة فإن العقد الإيجاري يكون دولياً، أما عقد البيع ( بيع الأصل من المورد و المؤجر ) فهو عقد داخلي، لأن المورد والمؤجر مقيمان في نفس البلد، أما عقد بيع الأصل من المورد للمؤجر يكون وحده دولياً إذا كان المؤجر والمستأجر مقيمان في نفس البلد وكان المورد مقيماً في بلد آخر، وبالتالي يكون عقد القرض الإيجاري من المؤجر والمستأجر داخلياً أو محلياً.

<sup>1</sup>- رقية سالم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

### **المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض الإيجاري**

إن أهمية القرض الإيجاري تدفعنا إلى إظهار عيوبه ومزاياه حتى يستطيع المستثمر أن يقارن بينه وبين القروض الأخرى، ونتطرق إليها فيما يلي:

#### **الفرع الأول: مزايا القرض الإيجاري**

تتمثل مزايا القرض الإيجاري في:<sup>1</sup>

##### **أولاً: بالنسبة للمستأجر**

- يقدم القرض الإيجاري تمويلاً كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات، مما يحقق سرعة الحصول على الأصول المطلوبة، ويوفر للمستأجر السيولة النقدية، ويحقق الأعباء المالية.

- يمكن للمستأجر من الحصول على أحدث المعدات الرأسمالية المتطرفة ذات التكنولوجيا العالمية بأسهل الأساليب وفي أسرع وقت، ويمكن للمستأجر امتلاك المعدات إذا رغب في ذلك - . يعتبر تأجير الأصول بديلاً عن طرح أسهم جديدة للشركة، أو البحث عن شركاء جدد، وما يحيط كل هذه الإجراءات من صعوبات.

- يتيح هذا الأسلوب تمويلاً ذات تكلفة نقل في حالات كثيرة عن تكلفة أساليب التمويل الأخرى، مما يخفض من تكاليف المنتسأة، ويزيد من أرباحها.

- يفضل أسلوب القرض الإيجاري، أسلوب الإقراض لشراء الأصول المطلوبة، إذ أن الأول بعيد عن الفوائد الثابتة التي يرغب الكثيرون في الإبتعاد عنها لمعتقداتهم الدينية التي تحرم هذه الفوائد.

##### **ثانياً: بالنسبة للمؤجر**

- يمثل القرض الإيجاري نشاطه الرئيسي الذي يدر عليه عائداً معقولاً لأمواله المستثمرة وبضمان جيد في الأصول المؤجرة ذاتها، حيث أن ملكيتها تظل له .

- يتم خصم نسبة تمثل قسط الإهلاك من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر، وصولاً إلى صافي الربح الخاضع للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول.

##### **ثالثاً: بالنسبة لل الاقتصاد الوطني:**

- يساعد أسلوب القرض الإيجاري للأصول والمعدات الرأسمالية والوحدات الإنتاجية متوسطة الحجم على اقتداء معدات حديثة قد لا تتتوفر لها إمكانية شرائها لضعف الموارد الذاتية أو لعدم قدرتها على طلب التمويل من البنوك، لعدم تمكنها من مقابلة متطلبات منح الإئتمان من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى .

<sup>1</sup> - أمال حذاق، القرض الإيجاري كبديل للقروض التقليدية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحية والتعميمية الريفية بدر وكالة عين فكرتون "332" ، مذكرة شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية،تأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدى، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص: 55-57.

## **الفصل الثاني: الإطار العام للقرض الإيجاري**

-تواجه و إتاحة الأصول و المعدات الرأسمالية عن طريق القرض الإيجاري، يساعد على إنشاء المزيد من المشروعات الإنتاجية في الدولة، أو على تبني الوحدات القائمة لمشروعات توسعية، وهذا له دور هام في إحداث التنمية الاقتصادية .

-يتربأ أيضا على إقامة مشروعات جديدة، أو على توسيعات في المشروعات القائمة زيادة فرص العمالة في المجتمع، وهذه وظيفة اقتصادية واجتماعية هامة .

-يساعد أسلوب القرض الإيجاري على حصول المشروعات على معدات وآلات حديثة، ومن ثمأخذها بالأساليب التكنولوجية المتقدمة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الإنتاج، ورفع الإنتاجية.

- في حالة القرض الإيجاري الدولي، أي في حالة كون شركة التأجير شركة أجنبية مركزها في الخارج فإن أسلوب القرض الإيجاري يكون ذا أثر إيجابي على مركز ميزان المدفوعات، إذ يقتصر التمويل إلى الخارج على الدفعات الإيجارية على مدى فترة استخدام الأصل الرأسمالي، عكس الحال فيما لو تم استيراد هذا الأصل من الخارج، وتم تحويل ثمنه مرة أخرى، والناتج عن الشراء بما يشكل ضغطا على رصيد العملات الأجنبية، وبالتالي ميزان المدفوعات.

### **الفرع الثاني: عيوب القرض الإيجاري**

بالرغم من المزايا والمنافع التي يتمتع بها القرض الإيجاري إلا أنه هناك عيوب سلبيات لهذه التقنية التمويلية، نذكر منها:

#### **أولاً: بالنسبة للمؤجر**

إن المؤجر معرض لصعوبات ومخاطر تهدد سير عملياته وحياة مؤسسته على الرغم من وجود ضمان قوي للمؤجر يضمن له حق استرجاع الاستثمار والمتمثل في الملكية القانونية، وهذه العيوب هي كالتالي:<sup>1</sup>

- عند نهاية مدة العقد وإرجاع المستأجر الأصل المؤجر يجب أن تكون القيمة المتبقية المالية تساوي القيمة السوقية، وهذا تقadi لتحمل الخسارة من طرف المؤجر وإلا فهو يواجه خطر القيمة المتبقية .

-من حق المؤجر استرجاع استثماره وبيعه في السوق في حالة إفلاس المستأجر أثناء الإيجار فالملبغ لرأس المال المتبقى وغير مهتك من طرف الأقساط الإيجارية يكون حتما أقل من القيمة السوقية للاستثمار فهنا يواجه المؤجر خطرا مقابل انخفاض قيمة رأس المال المتبقى.

#### **ثانياً: بالنسبة للمستأجر**

تتمثل هذه العيوب في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - ، مذكرة شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 119 ، 120 .

<sup>2</sup>- رقية سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص 17 ، 18 .

## **الفصل الثاني: الاطمار العام للقرض الإيجاري**

---

- التكلفة المرتفعة تشكل عائقاً كبيراً وعملاً أكثر سلبيةً بالنسبة للمستأجر فمبلغ الأقساط الإيجارية التي يدفعها هذا الأخير تتضمن تكاليف رأس المال المستثمر، مكافأة الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل، اهتمام الاستثمار .
- تحمل مصاريف تسليم إضافية ناتجة عن العلاقة الثلاثية (المورد، المستأجر، المؤجر) مقارنة مع مؤسسات القرض الإيجاري.
- تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب خاصة عندما يحدث عدم توافق استثمار المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة فيصبح المستأجر لدفع أقساط إيجارية حتى نهاية مدة العقد بحجة أن المؤجر غير مسؤول عن العيوب الخفية للاستثمار.
- لا يسجل المستأجر قيمة التزاماته بخصوص ميزانيته باعتباره ليس المالك القانوني للأصل مما لا يتيح له تقديم ضمانات للدائنين المحتمل التعامل معهم مستقبلا.

## المبحث الثاني: آلية التمويل بالقرض الایجاري

يعتبر قرض الایجار من الأفكار الحديثة للتمويل التي ظهرت نتيجة لاحتياجات المتزايدة، مما أدى إلى بروز أساليب للتمويل بالقرض الایجاري تسري وفق مراحل، لابد أن ترتكز هذه التقنية التمويلية الحديثة على عدة جوانب أساسية من أهمها الجوانب المالية.

### المطلب الأول: أساليب التمويل بالقرض الایجاري

من أهم خصوصيات القرض الایجاري أن المستأجر يكون له حق شراء الأصل حيث يتم تملكه للأصل نفسه في آخر المدة بعد أن كان يمتلك المنفعة فقط ويتم هذا التملك من خلال أربعة أساليب، وهي:<sup>1</sup>

- بمجرد سداد القسط الأخير.

- في نهاية المدة المتفق عليها يدفع المستأجر مبلغاً رمزاً أو حقيقياً.

- في نهاية المدة المتفق عليها هناك وعد بالبيع في حالة سداد الأقساط.

- في نهاية المدة المتفق عليها يكون أمام المستأجر ثلاثة خيارات وهي:

تملك السلعة لوجود وعد بالبيع - مد مدة الایجارة - رد الأصل المستأجر.

و سنقوم بتوضيح ما جاء في كل أسلوب كالتالي:

#### الأسلوب الأول: سداد القسط الأخير

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار ينتهي بتملك الأصل إلى المستأجر إذا رغب في ذلك مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي دفعت فعلاً لأقساط ايجار لهذا الشئ المؤجر خلال المدة المحددة، اذ تنتقل ملكية الجزء المدفوع قيمة إلى المستأجر فيسقط مقابله من الأجرة، ويصبح المستأجر مالكاً \_أيمشطرياً\_ للشئ المؤجر تلقائياً بمجرد سداد القسط الأخير، دون حاجة إلى إبرام عقد جديد.<sup>2</sup>

#### الأسلوب الثاني: في نهاية المدة المتفق عليها يدفع المستأجر مبلغًا رمزيًا أو حقيقياً

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار، يمكن المستأجر من الانقطاع بالأصل المؤجر في مقابل أجرة محددة في المدة المحددة للعقد، على أن يكون للمستأجر الحق في تملك العين المؤجرة في نهاية مدة الایجار مقابل مبلغ معين، ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي: أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات مثلاً على أنك إذا وفيت بهذه الأقساط جميعها في السنوات الخمس بعثك هذه السلعة - إذا رغبت في ذلك - بثمن هو كذا، ويقول الآخر: قبلت، وهذه الصورة

<sup>1</sup>- محمد عبد العزيز، حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص 39.

<sup>2</sup>- جمال الدين عطيه، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص 174. (بتصرف)

يمكن تقسيمها الى صورتين احدهما أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا رمزا، والثانية ان يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمنا حقيقيا.<sup>1</sup>

### الأسلوب الثالث: في نهاية المدة المتفق عليها هناك وعد بالبيع في حالة سداد الأقساط

أن يصاغ العقد على أنه عقد ايجار، يمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة ولمدة محددة، على أن المؤجر يعد المستأجر وعده ملزما-إذا وفي المستأجر بسداد الأقساط الاجارية في المدة المحددة-ببيع العين المؤجرة في نهاية العقد على المستأجر بمبلغ معين.

ويمكن تصور صياغة العقد على الوضع الآتي: أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر-أو عام-هي كذا، لمدة خمس سنوات مثلا، وأعدك وعدا ملزما ببيعها لك اذا تم سداد جميع الأقساط الاجارية في المدة المحددة، ويقول الآخر: قبليت، فالعقد بهذه الصورة هو: افتراض الاجارة بوعد بالبيع.<sup>2</sup>

**الأسلوب الرابع: تأخير السلعة مع وعد بالبيع من المؤجر الى المستأجر** بان يبيع له السلعة بثمن محدد او حسب سعر السوق او مد الاجار لمدة اخرى او اعادة الأصل المؤجر الى المالك يصاغ العقد على انه عقد ايجار يمكن المستأجر من الانتفاع بالأصل المؤجر في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للايجار على أن يكون للمستأجر في نهاية مدة الاجار الحق في ثلاثة أمور، هي:

- تملك الأصل المؤجر مقابل ثمن يراعى في تحديده المبالغ التي سبق له دفعها كأقساط ايجار، وهذا الثمن محدد عند بداية التعاقد أو بأسعار السوق عند نهاية العقد.
- مد مدة الاجار لفترة أو لفترات اخرى.
- اعادة الأصل المؤجر الى المؤسسة المالكة والمؤجرة له.

تصور هذه الصيغة يتم كالتالي: يقول البائع (المؤجر) أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر أو كل سنة لمدة ثلاثة سنوات على سبيل المثال وفي حالة سداد كافة الأقساط الاجارية في نهاية المدة الاجارية أعدك ببيع السلعة في نهاية المدة الاجارية اذا رغب المشتري في ذلك، أو مد مدة الاجار أو رد الأصل المستأجر، نجد في هذا الأسلوب أنه تم الاتفاق بين المتعاقدين على استئجار السلعة وفي نهاية المدة بعد سداد الأقساط الاجارية يكون المستأجر الخيار بين الأمور الثلاثة السابق ذكرها.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: مراحل سير عملية القرض الاجاري

للقرض الاجاري عدة مراحل كغيره من صيغ التمويل، نذكرها كما يلي:

#### **المرحلة الأولى: دراسة العملية**

وهي المرحلة التي يبدي فيها الطرف الأول رغبته في هذا العقد، مع تحديد مواصفات العين المطلوبة، حيث يقوم الطرف الثاني بدراسة هذا الطلب، ودراسة الضمانات المالية التي قدمها الطرف الأول، فان

<sup>1</sup>-محمد عبد العزيز، حسن زيد، مرجع سابق ذكره، ص ص 43\_51.

<sup>2</sup>-نفس المرجع السابق، ص 53.

<sup>3</sup>-نفس المرجع السابق، ص 59.

رأى احابته استوثق منه بوعد الاجار أو غير ذلك، وسعى في تملك العين المطلوبة ان لم تكن في ملكه.<sup>1</sup>

### المرحلة الثانية: تنفيذ العملية

وهي مرحلة تسبق عقد الاجار أحياناً، وفيها يرتبط الطرف الأول بالطرف الثاني بعقد وكالة لشراء الأصل من المورد أو المنتج لحساب الطرف الثاني، فان تم الشراء انتقلت ملكية الأصل من المورد الى الطرف الثاني.<sup>2</sup>

### المرحلة الثالثة: المتابعة

يقوم كل من الطرفين (المؤجر والمستأجر) بالالتزامات المفروضة عليها طوال مدة سريان العقد، حيث يتلزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمعقود عليه وذلك بتسليمه الأصل حتى انتهاء المدة، ويشمل التسليم تباعي العين المؤجرة التي لا يتحقق الانتفاع المطلوب الا بها حسب العرف، كما يتلزم المستأجر بدفع الأقساط الاجارية في الآجال المحددة المتفق عليها، ثم اعداد تقارير دورية عن المتابعة.<sup>3</sup>

### المرحلة الرابعة: انتهاء عملية القرض الاجاري

عند انتهاء المدة الاجارية المتفق عليها والتي يكون خلالها عقد الاجار غير قابل للفسخ يكون أمام المستأجر خيارات ثلاثة، وهي:<sup>4</sup>

- \_ اما أن يرد الأصل المؤجر إلى المؤجر.
- \_ أو يطلب إعادة التأجير بشروط جديدة.
- \_ أو يملك العين المؤجرة.

ونوضح مراحل سير عملية القرض الاجاري كالتالي:

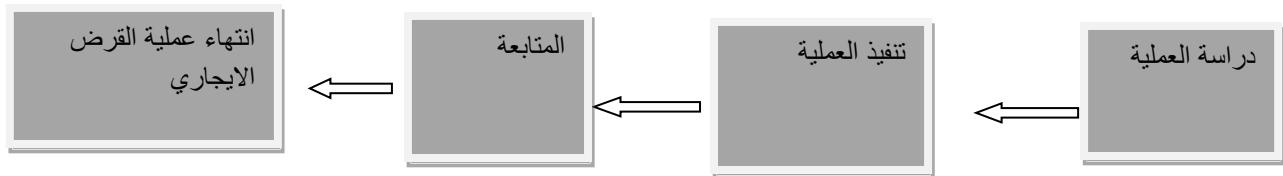
<sup>1</sup>-آدم نوح معابدة، العمل المصرفي الإسلامي بين قرارات المجامع الفقهية والقوانين السارية (الاجارة المنتهية بالتمليك في ظل قانون التأجير التمويلي الأردني نموذجاً)، مؤتمر المصادر الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي\_03 جوان 2009 ص24. (بتصرف)

<sup>2</sup>-نفس المرجع السابق، ص25.

<sup>3</sup>-محمد عبد العزيز، حسن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>4</sup>-نفس المرجع السابق، ص 69.

**الشكل رقم 03: مراحل سير عملية القرض الإيجاري**



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع السابق.

**المطلب الثالث: جوانب القرض الإيجاري**

هناك عدة جوانب للفرض الإيجاري، نذكر أهمها<sup>1</sup>:

**الفرع الأول: الجوانب المالية**

قرار الاستثمار في حقيقته هو قرار مالي وبمعنى آخر فإن المؤسسة عندما تزيد زيادة طاقتها الإنتاجية أو تحديدها، فهي تسعى في نفس الوقت لتحقيق عائد نفدي مادامت هذه الزيادة سوف تستلزم نفقة استثمارية جديدة، ومن ثم قرار الاستثمار المالي سوف يحدد الطريقة المناسبة للتمويل كدالة للعائد أو العوائد المتوقعة وعليه سوف يتعرض لثلاث قيود، هي:

**أولاً: قيد فني**

يتعلق بظاهرة عمر الإهلاك الطبيعي وبعمر الإهلاك الاقتصادي للأجهزة والآلات الإنتاجية، فالعمر الفني يتمثل في الإهلاك الطبيعي أي تناقص الإنتاجية الطبيعية للآلات وإنخفاض درجة كفايتها وهذا ما يقلل تدريجياً من العوائد والمنافع المنتظرة من استغلالها، أما ظاهرة الإهلاك الاقتصادي فتبدو عندما تناقص منفعة رأس المال الاقتصادية بأكثر مما يتناقص العمر الوظيفي وهذه الظاهرة هي نتيجة التقدم الفني الذي يقدم لنا باستمرار آلات وأجهزة حديثة ذات فعالية إنتاجية أكبر من الأجهزة القديمة وتظهر عندئذ ضرورات الإحلال المستمر، ومن هنا تبدو أهمية خلق قنوات تمويل مستمرة تربط بين رأس المال الصناعي، وهذا هو المظهر الأول للفرض الإيجاري .

**ثانياً: قيد مالي**

يتعلق بالعائد من الاستثمار وضرورة تحقيق مستوى من الأرباح والعوائد ليقل عن نفقة الاستثمار فالمشروع هو وحدة مالية تبحث عن أحسن الطرق لاستغلال أصولها النقدية لذلك فإن الكثير من القرارات الاستثمارية من الناحية التمويلية تراعي دائماً أن يعطي العائد من هذا الاستثمار تكاليفه، ومن هنا بدأ المظهر الثاني للفرض الإيجاري "أن الآلة دفع ثمنها من عائد تشغيلها".

<sup>1</sup>- حاجي حليمة، ساهل حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 38-41

### ثالثاً: القيد الثالث

يعتبر إمتداد للقيد الثاني بحيث أن يكون لدى المشروع القدرة على تحقيق السيولة المستمرة والمستقلة، فالإصل الإستثماري لا يحقق عائداً مرة واحدة فالتكلفة تدفع مرة واحدة وتسترد على أقساط توزع على القدرة التي تعمل في خلاها الآلة أو مدة القرض وهذا هو المظهر الثالث للقرض الإيجاري.

#### الفرع الثاني: الجوانب القانونية

تحدد المؤسسة الراغبة في الحصول على هذا النوع من القروض نوعية الآلات التي تلزمها ومواصفاته الفنية، كما تختار المورد الذي يمدها بالتجهيزات والآلات، بعدها تطلب من المؤجر أن يشتري الأصول التي اختارتها بهدف تأجيرها لها في مقابل الالتزام بدفع أقساط الإيجار التي يتلقى عليها طيلة مدة التعاقد فإذا وافق المؤجر على طلب المستأجر يبرم معه عقد القرض الإيجاري وهنا يقوم الخلاف حول التكليف القانوني لعقد القرض الإيجاري، فيبدو من الوضلة الأولى أن القرض الإيجاري يعد في جوهره عقد بيع مقابل ثمن أجل مع احتفاظ البائع بحق الملكية، فتشتري مؤسسة قرض الإيجار الآلة التي يرغب المستأجر في الحصول عليها ثم يقوم ببيعها بالأجل إلى مستأجرها مقابل المبالغ الدورية التي تحصل عليها مع احتفاظها بحق الملكية على سبيل الضمان إلى حين الوفاء بكمال الثمن، غيرأن هذا القول فيه مزج بين القرض الإيجاري والبيع الإيجاري، فهذا الأخير يختلف عن القرض الإيجاري، حيث تنتقل ملكية الأصول محل عقد البيع الإيجاري تلقائياً في نهاية مدة العقد إلى المستأجر إذا أوفى بالدفعات الإيجارية الواجبة بينما القرض الإيجاري يترك للمستأجر ثلاثة انتيارات عند نهاية العقد، إما تجديد العقد أي إعادة تأجيره مدة أخرى مقابل أقساط جديدة ومنخفضة، أو إعادة الأصول المؤجرة أو شرائها من المؤجر بقيمة متبقية.

وهناك تصور آخر لعقد القرض الإيجاري يتمثل في اعتباره قرضاً مضموناً بحق الملكية، فمؤسسة القرض الإيجاري تفرض عمليها، الأموال الازمة لشراء الآلات والتجهيزات المشتراء كضمان إلى حين وفاء المستأجر بكامل قيمة القرض، هذا التصور قد يكون مقبولاً من الناحية الاقتصادية، فهو يبرز دور مؤسسة القرض الإيجاري في منح القرض غير أنه لا يستقيم مع نصوص القانون، فالشرع نظم عقد القرض الإيجاري على أساس أنه عقد إيجار من نوع خاص.

ومن الجلي أن القرض الإيجاري يختلف عن كل صور التمويل الأخرى، فهو وسيلة من وسائل التمويل العيني، يتضمن استخدام عقد إيجار بعد تحرير أحكامه كأداة فنية وقانونية لتحقيق هدف إقتصادي هو منح القرض.

#### الفرع الثالث: الجوانب المحاسبية

للقرض الإيجاري جوانب محاسبية كالآتي:

✓ بالنسبة للمستأجر:

في قرض الإيجار التشغيلي يقوم المستأجر بتحميل إيرادات الفترات المالية الجارية بمصروفات الإيجار الدوري الذي يقوم بسداده إلى المؤجر كمصروف، ويراعي هنا أن يترتب على مثل هذه العقود آثار على المركز المالي للمستأجر حيث لا تسجل أي من قيمة الأصل أو الإلتزامات المترتبة على العقد في الدفاتر المحاسبية للمستأجر، ويتم إدراج مصروف الإيجار السنوي ضمن عناصر المصروفات الجارية في قائمة الدخل، أما في قرض الإيجار المالي فيقوم بالقيد المحاسبي كما لو كان عقد شراء أصل ثابت مقابل إلتزامات طويلة الأجل أو بعبارة أخرى شراء أصل على حساب طويل الأجل وبناءً عليه يتم إثبات كل من الأصل والإلتزام للبالغين وأيهمما أقل.

-القيمة الحالية للحد الأدنى لقيمة العقد تشمل العناصر التالية: الحد الأدنى لدفعات الإيجار الدورية، قيمة شراء الأصل المنخفضة أو أي من العنصرين التاليين إذا لم يكن للمستأجر حق الشراء، القيمة المتبقية للأصل قيمة الغرامات التي قد يلتزم المستأجر في حالة فشله في تجديد العقد أو تدميه .

-القيمة السوقية العادلة للأصل المستأجر في تاريخ بداية تنفيذ عقد الإيجار.

### ✓ بالنسبة للمؤجر:

في قرض الإيجار التشغيلي يتم تسجيل دفعات الإيجار التي يتسلمه المؤجر تحت هذه الطريقة في حساب الإيرادات الخاصة بالأصول المؤجرة، مقابل ذلك يقوم باستهلاك تلك الأصول وتحملي قيمتها على إيرادات نفس الفترة بالإضافة إلى كافة المصروفات الأخرى مثل الصيانة والضرائب والتأمين وما إلى ذلك، ويجب التمييز بين أصول الشركة الثابتة التي تقوم باستخدامها وتلك التي تقوم بتأجيرها لفترات طويلة الأجل ، حيث تقييد الأصول المؤجرة في حساب مستقل باسم " مباني وآلات مؤجرة للغير " أو " استثمارات في أصول مؤجرة للغير ضمن عناصر الأصول الثابتة ، ويجب كذلك التمييز بين الإيرادات والمصروفات الخاصة بالأصول المؤجرة وبقى الإيرادات والمصروفات الأخرى التي تتحققها المؤسسة عندما تبلغ نتائج التأجير قدرًا هاما له أثر ملحوظ على الدخل السنوي للمؤجر.

أما في قرض الإيجار المالي فيقوم المؤجر باستبدال حساب الأصل المؤجر بحساب " مديني عقود الإيجار " وحتى يمكن إعداد القيود الازمة لإثبات العقد المالي لابد من توفر المعلومات التالية إجمالي الاستثمارات، إيرادات الفوائد غير المحققة، وصافي الاستثمارات، ويتم إثبات قيمة إجمالي الاستثمارات في حساب مديني عقود الإيجار عند بداية تنفيذ عقد الإيجار، ثم استبعاد جزء من إيرادات الفوائد غير المحققة في نهاية كل سنة خلال سنوات عقد الإيجار، ويتم إثبات إيرادات الإيجار المحتملة مثل تلك التي تحدد قيمتها كنسبة من المبيعات المستقلة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>نفس المرجع السابق.

### خلاصة الفصل:

لقد انصب الاهتمام خلال الفصل الثاني على دراسة القرض الإيجاري كتقنية تمويلية حديثة، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق لهذه التقنية من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالقرض الإيجاري، من خلال تقديم لمحه تاريخية عن نشأته وتطوره، وبعض التعريف الخاصة به، والخصائص التي تميزه، وكذا التعرض لمختلف الأنواع التي يمكن أن يتتخذها، كما قد تم تقييم القرض الإيجاري كأداة تمويلية للمشاريع الاستثمارية من خلال عرض المزايا التي يقدمها وكذا عيوبه بالنسبة لكل أطراف العقد. كما تم الإشارة إلى مختلف أساليب التمويل بالقرض الإيجاري، والمراحل التي تمر بها هذه العملية، ثم ذكر أهم جوانب القرض الإيجاري المنظمة للعلاقة بين أطراف العملية.

ما يمكن الوصول إليه من هذا الفصل أن القرض الإيجاري ظهر كتقنية تمويلية حديثة إستجابة لمتطلبات التمويل الجديدة وظهور المشاريع الاستثمارية ذات الاحتياجات المالية الخاصة، وذلك لتجاوز مشاكلها التمويلية المتمثلة في ضعف التمويل الذاتي وقلة مصادر التمويل الخارجي وصعوبة الحصول على الموارد المالية من البنوك، حيث أصبح القرض الإيجاري يساهم بدرجة كبيرة في تمويل تلك المشاريع، وهذا نتيجة للمزايا التي يقدمها لها والتي لا تتتوفر في مصادر التمويل الأخرى، والجزائر من بين الدول التي اهتمت بالقرض الإيجاري، حيث أصبح يحظى بإطار تنظيمي وتشريعی مما أدى إلى ظهور مؤسسات مالية مختصة في هذا المجال من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي سوف تقوم بدراسة تجربتها في هذا المجال في الفصل المولى.

**الفصل الثالث: واقع  
القرض الاجاري في  
تمويل المشاريع  
الاستثمارية على  
مستوى بنك الفلاحة  
والتنمية الريفية -  
وكالة ميلة -**

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

**تمهيد:**

بعد دراستنا للجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى كل المفاهيم المتعلقة بكل من المشاريع الاستثمارية والقرض الإيجاري، سنحاول من خلال الفصل الثالث تسليط الضوء على الجانب التطبيقي لعملية تسيير القرض الإيجاري الموجه للمشاريع الاستثمارية خاصة المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من أبرز البنوك الجزائرية في هذا المجال، ومحاولة إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ما هو موجود عمليا في هذا البنك ومحاولة معالجته.

وعلى هذا الأساس قمنا بترخيص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة لمعرفة الكيفية التي يقوم بها البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية خاصة الفلاحية منها من خلال نوع من القروض يسمى القرض الإيجاري لمعرفة الجوانب التي يغطيها هذا الأسلوب التمويلي في هذا المجال.

وفي سبيل الحصول على معلومات تفيينا تخص هذا النوع من القروض توجها إلى المكلف بهذه الخدمة على مستوى الوكالة، كما قمنا بمقابلات شخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف البنك والهيكل التنظيمي، وبهدف إسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

**المبحث الأول:** تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -.

**المبحث الثاني:** دراسة ميدانية لقرض الإيجاري كأهم القروض الفلاحية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة -.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الایجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

### **المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أقدم البنوك التجارية وأكبرها وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى إحدىوكالاتها وهي وكالة ميلة الذي يقع في حي 500 مسكن، من خلال نشأتها والتعرف بالوكالة ومختلف مهامها والأهداف التي تطمح إلى تحقيقها وهيكلها التنظيمي.

#### **المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -**

هذا المطلب سيتم تخصيصه لنشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة- حيث سيتم معرفة نشأة هذا البنك والتعرف به.

#### **الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -**

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية رابع بنك تجاري، لكنه متخصص في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقد نشأ بعد الإستقلال أي إعادة الهيكلة التي بدأ إنجازها بتاريخ 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم 106/1 وقد نشا برأس مال قدره واحد مليار دينار جزائري وكلف بتمويل هيكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل النشاطات المتصلة به بالإضافة إلى الصناعة و الحرف التقليدية في الأرياف والمهن الحرة والمؤسسات الخاصة المتواجدة في الريف، ويهدف هذا البنك إلى تطوير الإنتاج الغذائي ( الزراعي والحيواني ) ولقد قسمَ هذا البنك إلى عدة فروع ووكالات مستمرة عبر كامل التراب الوطني، حيث وصل عدد وكالاته اليوم بـ 326 وكالة وأكثر من 7000 موظف يعملون بصلاحية واسعة في عملية منح القروض.<sup>1</sup>

أما بالنسبة للمجمع الجهوبي لولاية ميلة فقد تم إنشائه في 04 جانفي 2004 بعد أن كانت وكالاته تابعة لمجمع قسنطينة، ويتمثل الدور الرئيسي للمجمع في كونه وسيط بين المديرية العامة بالجزائر العاصمة من جهة والوكالات المحلية للاستغلال من جهة أخرى، كما أنه يعمل على تقديم الدعم اللوجستي والتقني للوكالات التابعة له وهو يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث يعطي بفوئه صلاحيات واسعة في منح القروض وتوجيه وتنسيق ومراقبة ومتابعة جميع الوكالات التابعة له، وبموجب التنظيم الجديد لسنة 2004 تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى بالمجمعات الجهوية للاستغلال GRE والتي تتفرع بدورها إلى عدة مصالح.

#### **الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم ملكيته للقطاع العمومي، إذ أخذ صلاحيته في ميدان تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك لإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أنواعها والمساهمة في:

- تنمية مجموع القطاع الفلاحي؛

<sup>1</sup>- معلومات مقدمة من طرف البنك.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة.**

- تطوير الأعمال الفلاحية والتقليدية والزراعية والصناعية؛

- تمويل العديد من القطاعات الأخرى وخاصة تمويل المشاريع المصغرة.

إن المجمع الجهوي للاستغلال ميلة GRE يرمز له بـ 055 وهو المشرف على الوكالات التسعة بما فيها وكالة ميلة 834، وهو الوحيد الذي يمكننا من الحصول على احصائيات إجمالية ل كامل وكالات الولاية وهذه ميزة أساسية تساعد في معرفة دور وحصة القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة عامة، ويقوم المجمع للاستغلال بالإشراف على الوكالات المحلية للاستغلال التالية فرجيبة، شلغوم العيد، ميلة، وادي العثمانية، التلاغمة، واد النجاء، تاجنانت، الرواشد، القرارم . انطلاقاً من كون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (المجمع الجهوي للاستغلال - ميلة) هو الممول الوحيد للقرض الإيجاري بولاية ميلة، وهو المشرف على الوكالات التسعة بولاية ميلة، فيما أن مكان تريصنا تم على مستوى مدينة ميلة فان محور دراستنا سيكون على مستوى وكالة ميلة فقط وبالتالي المعلومات والاحصاءات التي سندرسها متعلقة بوكالة ميلة فقط وليس بالمجمع الجهوي للاستغلال كل.

ويتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - بالميزتين التاليتين: أن البنك يقبل الودائع بمختلف أشكالها وأنه بنك للتنمية، ومنه فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - يساهم في تنمية القدرة على تلبية الحاجيات المحلية وكذا رفع المستوى المعيشي وتنمية الريف الذي يمثل سكانه أكثر من 60% من إجمالي السكان، وكذا المشاركة في تمويل القطاع الفلاحي المحلي وإعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي للفلاحة ورفع الإنتاج الفلاحي.

ويقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-في حي 500 مسكن وسط المدينة وبالضبط قرية محطة المسافرين. (ملحق رقم 1)

والجدول التالي يوضح بعض المعلومات الخاصة عن البنك:

**الجدول رقم(02): معلومات خاصة بالبنك**

055	رقمتعريفالمجمعجهويلاستغلال
834	وكالة ميلة
حي 500 مسكن	المكان
من الأحد إلى الخميس من الساعة 08:00 إلى الساعة 12:00 صباحاً ومن 13:00الساعة إلى الساعة 16:30 مساءً.	ساعات العمل

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف البنك.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

#### **المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-**

تم تحديد هذا المطلب إلى مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة، حيث سيتم التطرق إلى مختلف وظائف هذا البنك والأهداف التي يرجو الوصول إليها.

#### **الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-**

يمكن حصر مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة في مهنتين أساسيتين، وهما:

✓ **المهمة الأولى:** تتمثل في نقلة الودائع، توزيع ومنح القروض.

✓ **المهمة الثانية:** تتمثل في برنامج التنمية المرتبط بتنمية القطاع الفلاحي، ويمكن تلخيص مختلف

الوظائف التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة -، كما يلي<sup>1</sup>:

- تمويل مختلف الهياكل والنشاطات الفلاحية والصناعية التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي؛

- تمويل الهياكل والنشاطات الفلاحية والتقلدية في الوسط الريفي؛

- زيادة توزيع القروض بالشكل الذي يتماشى مع سياسة الحكومة؛

- يتولى الوسائل الأساسية التي تعطيها إيهاد الدولة بقصد تأمين التمويل؛

- يقوم بفتح حساب للزيائين؛

- يقوم بكل العمليات البنكية والمالية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي.

#### **الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-**

من بين الأهداف التي يرغب بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - في تحقيقها، ذكر ما يلي<sup>2</sup>:

- يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته وذلك من خلال تمويل المؤسسات التي تقوم بالنشاط الفلاحي

بعد أن كان هذا المجال قبل 1982م محتكرًا من طرف البنك الوطني الجزائري؛

- ترقية النشاطات الحرفية والفلاحية والصناعية وضمان لها التمويل حسب القوانين المعمول بها؛

- تطوير العمل البنكي قصد جذب المزيد من الموارد والحصول على أقصى قدر من الأرباح؛

- العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني؛

- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن؛

- الحفاظ على صحته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات؛

- جلب الزيائين لتحقيق أكبر قدر ممكن.

#### **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-**

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف البنك.

<sup>2</sup> معلومات مقدمة من طرف البنك.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الایجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

---

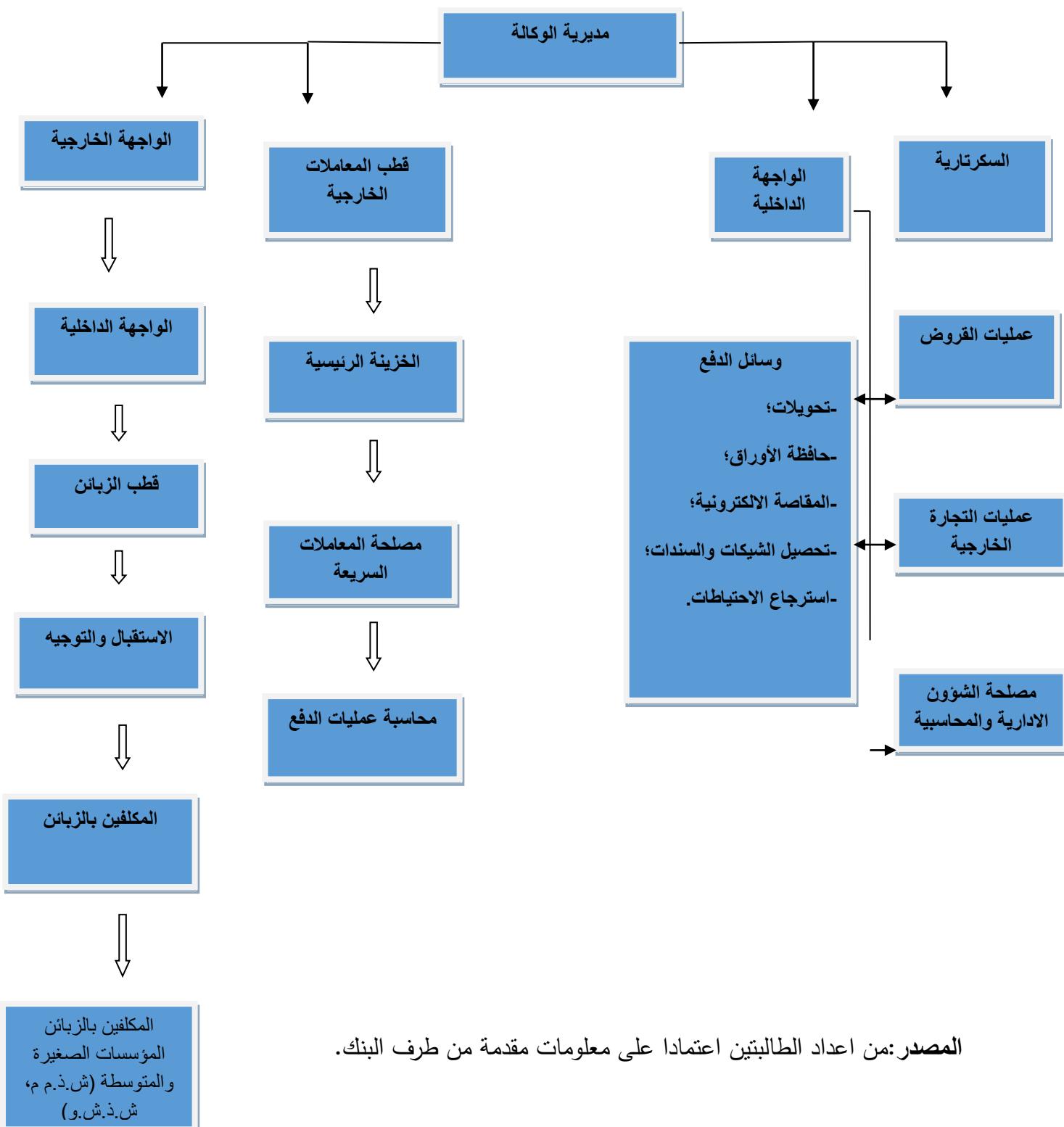
اعتمدت وكالة ميلة هيكل تنظيمي يتواءم مع التطورات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التكنولوجيات ومتطلبات العالم المعاصر، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة المعتمدة منذ سنة 2004 إلى حد الآن:<sup>1</sup>

**الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة-**

---

<sup>1</sup>-وثائق مقدمة من البنك.

### الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-



ت تكون وكالة ميلة من عدة مصالح وأقسام نذكر هذه المصالح فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-معلومات مقدمة من طرف البنك.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

### **✓ الشؤون الإدارية**

تتقسم مصلحة الشؤون الإدارية إلى أربعة فروع، وهي:

- المديريّة:** تتمثل مهامها في:

-تأطير العمليات المالية ومتابعتها.

-دراسة التقارير والأعمال اليومية.

-التجهيز والإشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة.

-اتخاذ القرارات في حدود السلطات المخولة له.

-ممارسة السلطة السليمة على الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية.

-التوقيع على مختلف الوثائق.

-العمل على رفع حصة الوكالة والتنسيق بين الوكالات الأخرى.

-العمل على جلب أكبر عدد من الزبائن.

- الأمانة العامة:** مهامها، هي:

-كتابة التقارير واستقبال البريد الوارد والصادر وتوجيهه للمصالح المختلفة.

-ادارة المواعيد الرسمية كمدير الوكالة.

-تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى امضاء المدير ، والتي يستلمها من الموظفين والزبائن.

- الأرشيف:** مهام الأرشيف، هي:

-استلام الوثائق من مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع.

-تدوين وتنظيم هذه الوثائق بحسب النوع والسنة.

-تنقية هذه الوثائق حتى لا تختلف.

-اعلام المدير العام في حال وقوع أي ضياع أو سرقة.

- القرض:** مهام فرع القرض هي:

-دراسة ملفات القروض.

-تصنيف القروض المنوحة إلى قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

-تسليم وترحيل ملفات القروض إلى لجنة القروض "مدير الوكالة، المشرف، أحد المكلفين بالزبائن".

-إعداد محضر خاص بدراسة ملفات القروض والإعلان عن الموافقة أو رفض القرض.

### **✓ خلف المكتب**

تتقسم مصلحة خلف المكتب إلى أربعة فروع، وهي:

- المنازعات:** تتمثل مهام المنازعات في:

-التكفل بكل الشؤون القانونية.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

-دراسة كل المنازعات التي تحدث بين الوكالة والزيون.

- **التحويلات:** مهام فرع التحويلات، هي:

-تحويل المبالغ من حساب الى حساب آخر أو من حساب الى عدة حسابات أخرى.

-تحويل مبلغ معين الى وكالات البنك.

- **المحفظة:** تتمثل مهامها في:

-تحصيل الأوراق التجارية، الصكوك والكمبيالات والسند لأمر.

- **المحاسبة:** تتمثل مهام المحاسبة في:

-تداول أوراق الدين المقابلة بقصد اطفائها بين البنوك وغرفة المقاصة بالبنك المركزي.

-تنظيم كل يوم قائمة بما له وعليه اتجاه البنك الآخر.

-مراقبة حركة الحسابات والعمليات التي تتم من خلال يوم العمل داخل الوكالة.

### **المبحث الثاني: دراسة ميدانية للقرض الاجاري كأهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-لتمويل المشاريع الفلاحية**

في هذا المبحث سيتم استعراض تعريف القرض الاجاري من منظور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية تقديم ملف لطلب القرض الاجاري، مع محاولة ابراز مساحتها في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

وسيتم اجراء دراسة مقارنة للقرض الإيجاري ببعض القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك وعرض التطورات التي طرأت عليه. وفي الأخير سيتم اجراء تقدير شامل للقرض الإيجاري لابراز فعالية هذا القرض في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

#### **المطلب الأول: الاطار العام للقرض الإيجاري المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

من خلال هذا المطلب سيتم معرفة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الإيجاري، والم ملف المطلوب لطلب هذا القرض ودراسة البنك لهذا الملف.

#### **الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقرض الإيجاري**

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة. القرض الإيجاري على أنه عبارة عن قرض متعلق بالمعدات الفلاحية، اذ أنه عملية يتم بموجبها الطرف المؤجر مع الطرف المستأجر بعدد يسمى عقد التموين مع طرف ثالث وهو المورد من أجل اقتناص معدات أو الآلات أو وسائل انتاج...، ثم يقوم الطرف المقرض بعقد آخر يسمى عقد الإيجار مع الطرف المستأجر، هذا الأخير يكون له حق استعمال أو الانتفاع من تلك المعدات في مقابل دفع ايجار، ويتضمن عقد القرض الإيجاري نقل جميع الحقوق والالتزامات والمخاطر والملكية نحو المستأجر .

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-فقد تم ادماج هذا النوع من التمويل بموجب المقرر رقم 08.11 في 3 أفريل 2008 ويوجه هذا النوع من التمويل إلى المستثمرين النشطين في مجال الفلاحة في ولاية ميلة.<sup>1</sup>

#### **الفرع الثاني: الملف اللازم لطلب قرض إيجاري وكيفية دراسته ومدته**

إن عملية طلب القرض الإيجاري تمر بالإجراءات التالية:<sup>2</sup>

##### **أولاً: الملف اللازم لطلب قرض إيجاري**

يعتبر القرض الإيجاري من بين القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-والتي يقوم من خلالها بتمويل المشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل. ويمكن تصنيف الملفات التي يقدمها طالب القرض وفق ما يلي:

##### **1- الملف المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يتمثل الملف المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في:

-وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوقة وموثقة من طرف الزبون؛

-سجل تجاري؛

-تأشيره خاصة؛

<sup>1</sup>-مقابلة مع السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض.

<sup>2</sup>-معلومات مقدمة من طرف البنك.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

-وثيقة عدم الخضوع للضريبة؛  
-دراسة تقنية اقتصادية المشروع .

- ✓ بالنسبة للمؤسسات التي ستدأ نشاطها هذه السنة:  
- تقديم ميزانية افتتاحية تقدرية لمدة خمس سنوات الآتية.  
- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناوه.

### **2-الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي:**

يتمثل الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي، في:

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوقة وموثقة من طرف الزبون؛

-شهادة ميلاد؛

-شهادة الإقامة؛

-نسخة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛

-بطاقة الفلاح؛

-عقد يثبت استغلاله للأرض(عقد إيجار، أو عقد ملكية للسنوات المقرر إنشاء المشروع فيه)؛

-فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناوه؛

-وثيقة تقنية للمشروع؛

-مخطط تقني على المنتوج المراد تحقيقه؛

-شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تثبت عدم وجود دين.

### **3-الملف المتعلق بالأنشطة الأخرى:**

لأنشطة الأخرى أيضا ملف، فبإضافة إلى الوثائق التعريفية للطلب والتقييم أعلاه يجب تقديم الوثائق المتعلقة بالمشروع المراد ومختلف الشهادات المتعلقة بالمهنة.

#### **ثانيا: دراسة ملف القرض الإيجاري**

يتم دراسة ملف طلب قرض إيجاري بتقدم الفلاحين والمزارعين وأصحاب المستثمارات الفلاحية إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطلب تزويدهم بالجرارات والمحاصدات وآلات الرش المحوري وغيرها في إطار القرض الإيجاري. بعد إحضار الفلاح للملفات المطلوبة منه (بطاقة فلاح، البطاقة الوصفية وغيرها من الوثائق...) من أجل طلب القرض الإيجاري ويقدمها لوكالاته، بعد احضاره تقوم الوكالة بدراسة الملفات التي تكون في ثلاثة نسخ، فالملفوظ بالزيائن على مستوى الوكالة يقوم بمراجعة الملف وفحصه بدقة كما يقوم بالزيارة الميدانية له للتحقق، ويرسل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال، فتقوم هاته الأخيرة بدراسة الملف لمدة 15 يوما من أجل تقديم الدعم له وذلك بعد إعطاء قرار الدعم للفلاح من قبل مديرية المصالح الفلاحية.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

قيمة الدعم بالنسبة للجرارات والمعدات الفلاحية تقدر بـ 30%-35%， أما الحاصدات فيقدر الدعم 60%， وللحاصلات نوعين إما يدفع الحاصدة القديمة في إطار تجديد الحاصدة القديمة، وذلك بعد دفع الفلاح للحاصلة القديمة للدولة من أجل تقييمها بقيمة 10% من العتاد وتعطيه دعم 50% و 40% قرض بنكي لمدة 7 سنوات. فيقوم المجمع بدراسة ملفه للمرة الأخيرة ويعطوه قرار منح القرض الذي فيه الوثيقة الأساسية التي هي وثيقة الترسیخ بمنح القرض والذي يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بطالب القرض وبالقرض وبالضمادات وبكيفية التسديد.<sup>1</sup>

### **1-معلومات عامة عن طالب القرض**

تعلق الدراسة بالسيد "س" البالغ من العمر 56 سنة والمتحصل على قرض ايجاري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يملك مساحة 20 هكتار الواقعة بالمكان "ج" بولاية ميلة.<sup>2</sup>

### **2-معلومات عامة عن القرض المقدم**

-نوعية القرض المقدم: قرض ايجاري عبارة عن حاصدة.

-طريقة التسديد: تكون طريقة تسديد الاجار من خلال دفع الفلاح للحاصلة القديمة للدولة بعد تقييمها بـ 10% من العتاد من أجل تجديدها وتعطيه دعم 50% و 40% قرض بنكي لمدة 5 سنوات في مثالنا. كما يقوم المجمع باعفائه من التسديد في السنة الأولى ويحدد قيمة الفائدة فقط ابتداء من السنة الثانية إلى السنة الخامسة، ويكون التسديد على أقساط ثابتة.<sup>3</sup>

### **ثالثاً: مدة دراسة القرض الاجاري**

تم مدة معالجة ملف القرض الاجاري لطلب التمويل على كل مستوى من المستويات الثلاثة كما يلي:

-الوكالة المحلية للاستغلال "ALE": مدة المعالجة فيها تدوم 15 يوما.

-مجموعة الاستغلال الجهوى "GRE": مدة الدراسة 15 يوما.

-مديرية تمويل الفلاحة والصيد البحري "DFAPA": مدة الدراسة 15 يوما.

### **الفرع الثالث: مساهمة القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية**

تتمثل مساهمة القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من خلال ملفات الزبائن المطروحة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي سنوجزها في الجداول الآتية:<sup>4</sup>

#### **الجدول رقم(03): القرض الاجاري لسنة 2019**

<sup>1</sup>-مقابلة مع رئيس مصلحة متابعة القروض السيد دحمان زكرياء.

<sup>2</sup>-معلومات مقدمة من طرف بنك البدر.

<sup>3</sup>-معلومات مقدمة من طرف بنك البدر.

<sup>4</sup>-وثائق مقدمة من طرف البنك.

**الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة.**

**الوحدة: دج**

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	56	157 605 682 ,27
الحاصلات	25	99 598 000, 00
المجموع	81	257 203 682, 27

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 2.(الرجوع الى الملحق رقم 2)  
نلاحظ أن الجرارات هي الأكثر طلباً سواء من حيث عدد الملفات أو من حيث القيمة فهي الأكثر استخداماً في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في سنة 2019.

**الجدول رقم(04): القرض الاجاري لسنة 2020**

**الوحدة: دج**

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	50	150 865 706 ,78
الحاصلات	5	20 915 580 , 00
المجموع	55	171 781 286 ,78

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 2.(الرجوع الى الملحق رقم 2)

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

نلاحظ أنه في سنة 2020 الجرارات أيضا هي ذات عدد الملفات الأكبر وذات القيمة الأكبر وهذا لكثره الطلب عليها، حيث ستحتم في العديد من النشاطات. كما بدأت في التناقص مقارنة بعدد ملفات وقيمة الجرارات سنة 2019 وهذا بسبب أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الوطني للبلاد. كما نلاحظ أيضاً أن مجموع المبالغ الممنوحة للمعدات لسنة 2019 يفوق مجموع المبلغ الممنوحة للمعدات لسنة 2020.

#### **الجدول رقم (05): القرض الإيجاري بالنسبة للربع الأول لسنة 2021**

الوحدة: دج

المعدات	عدد الملفات	المبلغ الممنوح
الجرارات	3	9725 415 ,80
الحاصلات	0	0 ,00
المجموع	3	9725 415, 80

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 2.(الرجوع الى الملحق رقم 2)

نلاحظ أنه في سنة 2021 عدد ملفات الجرارات والمعدات المستخرجة من قبل المستأجرين تبلغ 3 ملفات، أما بالنسبة للحاصلات فلم يتم منح أي قرض على شكل حاصدة وبالتالي لم يتم وضع أي ملف. إن هذه الاحصائيات ضعيفة على الرغم من أنها تخص سنة واحدة، والدليل على ذلك لو تم مقارنة متوسط عدد الجرارات للربع السنة 2020 نجده 12.5 جرار أكبر بأربعة أضعاف الربع الأول 2021.

#### **الفرع الرابع: الدراسة المالية للمشروع والضمانات التي يشرطها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

لتسهيل فهم عملية منح القرض الإيجاري يتم دراسة حالة لأحد الزبائن وبيان الضمانات التي يشرطها البنك.

#### **أولاً: دراسة حالة لقرض ايجاري مقدم لأحد الزبائن**

بالنسبة لحالة طلب فلاح لقرض ايجاري متمثل في الحاصدة تتمثل في:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>وثائق مقدمة من طرف البنك.

**الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة.**

**الجدول رقم(06): القيمة المالية للحاصلات**

طبيعة الاستثمار	المدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ الإجمالي
حاصلة	متوسط المدى	1	9959800	9959800
المبلغ الاجمالي للمشروع				9959800
(%)10 على التسبيق				995980
القرض البنكي				3983920
FNDA الدعم				4979900

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.(الرجوع الى الملحق رقم 3)

نلاحظ أن الزيون طلب حاصلة واحدة وأن سعر الوحدة هو نفسه السعر الإجمالي المتحصل عليه، وبالتالي يتم حساب كل من التسبيق على الكراء والقرض البنكي والدعم كما يلي:

**1-حساب التسبيق على الكراء:**

بالنسبة لكيفية حساب التسبيق على الكراء فيقدر ب 10% من المبلغ الإجمالي، وتحسب كما يلي:  

$$\text{التسبيق على الكراء} = \%10 \times 9959800 = 995980 \text{ دج.}$$

**2-حساب القرض البنكي:**

والقرض البنكي هو 40% من المبلغ الإجمالي، وبحسب كما يلي:  

$$\text{القرض البنكي} = \%40 \times 9959800 = 3983920 \text{ دج.}$$

**3-حساب الدعم:**

أما بالنسبة للدعم فيقدر ب 50% من المبلغ الإجمالي، وبحسب كما يلي:  

$$\text{الدعم} = \%50 \times 9959800 = 4979900 \text{ دج.}$$

**ثانياً: الضمانات**

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

وتتمثل في الضمانات الحاصرة والضمانات غير الحاصرة، كما يلي:<sup>1</sup>

### **1-الضمانات الحاصرة:**

تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

- التزام وتعهد برهن المعدات أو وسائل النقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- التزام وتعهد باكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- تمويل قرض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- دفع المساهمة الشخصية؛
- إمضاء سندات لأمر.

### **2-الضمانات غير الحاصرة:**

تتمثل في:

- رهن المعدات أو وسائل النقل الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- اكتتاب التأمين الشامل ضد كافة الأخطار لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- تنتقل ملكية الأصل لمالكه في حالة تسديده للمبلغ المتفق عليه مع تسديد القيمة المتبقية والمتمثلة في 2% من قيمة العتاد ويقوم البنك بعد ذلك بنقل الملكية.

والقرض الاجاري أيضاً معفى من الرسم على القيمة المضافة وذلك من أجل ترقية المنتوج المحلي.

### **المطلب الثاني: مقارنة القرض الاجاري ببعض القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

هذا المطلب هو توضيح لمقارنة القرض الاجاري ببعض القروض الفلاحية الأخرى كقرض الرفيق والقروض الكلاسيكية وغيرها الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة، اضافة الى ابراز تطور مسار القرض الاجاري من جهة أخرى.

### **الفرع الأول: القروض المنافسة للقرض الاجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

نظراً لاهتمام الدولة بتمويل القطاع الفلاحي تم استخدام العديد من القروض الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة . والتي توجه لتمويل القطاع الفلاحي والريفي والصناعات الغذائية والري من خلال صيغ تمويل منافسة للقرض الاجاري وهي كالتالي:<sup>2</sup>

#### **أولاً: القرض الكلاسيكي وقرض وكالات الدعم**

يدخلان ضمن تصنيف قروض الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل وهي كالتالي:

<sup>1</sup>-مقابلة مع السيد دحمان زكرياء رئيس مصلحة متابعة القروض.

<sup>2</sup>-معلومات مقدمة من طرف البنك.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الایجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

**1. القرض الكلاسيكي:** هو عبارة عن قرض استثماري موجه لتمويل عمليات شراء معدات الانتاج او وسائل النقل أو لتجديد الطاقات الانتاجية لوحدات الانتاج المختلفة فهو من القروض المنافسة للقرض الایجاري، يستقىد منه المستثمرون بجميع انواعهم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات والذين ينشطون في مختلف مجالات انتاج السلع والخدمات سواء كانوا قطاع عام أو خاص.

ويتكون هيكله التمويلي من مبلغ القرض بنسبة 70% من التكلفة الاجمالية، ومبلغ المساهمة الشخصية بنسبة 30% من التكلفة الانتاجية نقداً أو عيناً، وأغلب الضمانات المقدمة فيه هي رهن معدات الانتاج والعقارات واكتتاب عقود تامين المعدات الممولة.

### **2. قروض وكالات الدعم:**

هي أيضاً من قروض الاستثمار وتشمل ما يلي:

**أ. قرض في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:** هو من قروض تمويل العتاد الفلاحي ولكن مورد العتاد هنا يكون من اختيار المقترض وليس البنك بشرط موافقة الوكالة عليه، ويوجه للأشخاص ذوي الاعمار من 18 الى 35 سنة وحتى 40 سنة، ويكون التمويل فيه ثلاثة كماليات: . القرض البنكي : 70%.

. المساهمة الشخصية : 1% لما يكون المبلغ أقل من خمسة ملايين دينار، و 2% لما يكون المبلغ اكبر من خمسة ملايين دينار.

. قرض بدون فائدة (ANSEJ): 28% أو 29%، ابتداءاً من سنة 2015 أصبحت المشاريع تمول باحتساب جميع الضرائب خاصة الرسم على القيمة المضافة.

**ب-قرض الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة:** للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، وهيكل التمويل هو مثل قرض ANSEJ.

**ج-قرض الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM:** يكون عمر المستقىد ما بين 18 و60 سنة بمبلغ لا يتجاوز 100 ألف دينار جزائري.

في هذه القروض الثلاثة يكون القرض لمدة 8 سنوات بالنسبة للقرض البنكي وخمس سنوات بالنسبة لقرض الوكالة المدعوم 100 %، ويظهر الواقع العملي لهذه القروض أن نسبة القروض غير المسترجعة كبيرة جداً.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

### **ثانياً: قرض الرفيق وقرض التحدي**

يعتبر قرض الرفيق من قروض الاستغلال المدعومة من طرف الدولة بالآلية خاصة تشمل معدل الفائدة والتسديد اللاحق لبمبلغ القرض، في حين أن قرض التحدي بنوعيه التقليدي والفدرالي هو من قروض الاستثمار المدعومة في معدل الفائدة.

**1- قرض الرفيق RFIG :** هو قرض في إطار قانون التوجيه الفلاحي أنشئ على اثر اتفاقية بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى. وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه نحو تمويل الاحتياجات الموسمية للفلاحين مثل زراعة الحبوب والبقول وتكثيف المنتجات الفلاحية وانتاج البذور والخضراوات والنباتات وتربيه الماشي والري، وتهيئة المنشآت التحتية الموجهة للتخزين وعمليات التوسيع والتجديد، ويشترط امتلاك بطاقة فلاح.

يتم طرح الملف على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بسلحوم العيد ويتم سداد مبلغ القرض في نهاية موسم الحصاد ويتغير هذا القرض بأن له معدل فائدة 5.5 % والذي يتم تحمله بشكل كلي من طرف الدولة وعند تاریخ استحقاق القرض يتلزم الفلاح بالسداد للمبلغ الأصلي دون فوائد ويمكن تمديده لستة أشهر بعد الاجل الرسمي(1سنة) في حالة القوة القاهرة كثاف المحصول بسبب الظروف الطبيعية أو الأمراض.

كل فلاح مستفيد من القرض قام بتسديده في تاريخه المحدد يملك الحق في الاستفادة من دعم معدل الفائدة كما تناح له امكانية الاستفادة من قرض الرفيق خلال المواسم القادمة، وتتولى الخزينة العمومية سداد الفائدة المترتبة عن القرض.

يمكن أن يشمل هيكل التمويل ثلاثة أطراف وهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمساهمة الشخصية للفلاح ودعم الدولة لمعدل الفائدة، ويعتهد الفلاح بدفع المحصول كاملاً لتعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية ميلة البنك يقوم بخصم مبلغ القرض من ثمن مدفوعات المحصول.

**2. قرض التحدي:** هو قرض يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة ميلة. بسقف 200 مليون دج وهو قرض استثمار ينافس القرض الإيجاري من حيث المبالغ الضخمة التي تمنح في إطاره كما أنه يمكن أن يمول إنشاء مستثمرة جديدة بكمالها من الصفر ، ويمول الصناعات الغذائية والمزارع النموذجية.

يمنح للمستفيدين مستثمرات فلاحية تفوق مساحتها العشر هكتارات وهذا يقلل من عدد المستفيدين في إطاره لأن عددهم قليل نسبياً في الولاية خاصة المؤسسات الخاصة بالصناعات الغذائية، وهو لا يمنح إلا للمشاريع التي يوافق عليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الأرضي ويجب على المستثمرين تقديم دفتر اعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد الملكية أو التنازل عن الأرض.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

يعتبر هذا القرض استثمارياً متوسط الأجل إلى طويل الأجل مدعم جزئياً من طرف الدولة على حساب الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي الذي يتكلف بسداد جزء من الفوائد، وهو يمول إنشاء وتجهيز وتحديث المستثمارات الفلاحية الجديدة، ويكون تدعيمه من خلال معدل الفائدة على النحو التالي:

. معدل 0 % خلال الخمس سنوات الأولى؛

. معدل 1 % خلال السنين السادسة والسابعة؛

. معدل 3 % خلال السنين الثامنة والتاسعة؛

. كامل معدل الفائدة ابتداءً من السنة العاشرة.

عند مقارنة هذا النوع من القروض بالقرض الاجاري نجد أنه يتوقف عليه من حيث المبلغ المقدم ولكن قلة الامتيازات في إطار قرض التحدي التي تشمل دعم معدل الفائدة فقط إضافة إلى شرط ملكية الأرض ومساحتها ما يجعله يفقد نسبة من أهميته وهذا ماتعكسه الأعداد القليلة الممولة بالولاية.

والجدول التالي يوضح مقارنة للقرض الاجاري مع مختلف القروض الفلاحية الأخرى المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الفلاحية واهم الفروقات بينها:

**الجدول رقم(07): مقارنة القرض الاجاري مع مختلف القروض الفلاحية الأخرى.**

القرض الكلاسيكي	قرض الرفيق	القرض الاجاري	
متوسط المدة تتراوح ما بين 5 إلى 7 سنوات.	قصير الأجل يكون موسمي (حسب الموسم).	متوسط وطويل المدة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات.	من حيث المدة
يتم طرح الملف لدى تعاونية الوكالات التابعة للمجمع الجهو لميلة.	يتم طرح الملف على مستوى أحدى الحبوب والبقول الجافة (CCLS) ثم يوجه إلى المجمع الجهو لميلة.	يتم طرح الملف على مستوى المديرية المحلية للاستغلال ثم يوجه إلى المجمع الجهو لميلة.	من حيث الإجراءات
يطبق عليه معدل فائدة يقدر ب 5.5 %، في حالة عدم السداد يتعرض المفترض إلى تطبيق عقوبة التأخير ونقدر ب 2%.	مدعم بنسبة 100 % اي ان التكلفة تساوي 0 %، وفي حالة عدم السداد يطبق البنك عقوبة التأخير تقدر ب 5.5+2=7.5 %	يطبق عليه معدل فائدة يقدر ب 9 %، مدعم بنسبة 4 % اي لا يتحمل طالب القرض سوى 5 % كتكلفة.	من حيث التكلفة المطبقة

المصدر: من اعداد الطالبيتين انطلاقاً من المعلومات المقدمة من طرف البنك.

**الفرع الثاني: نسبة القرض الاجاري إلى اجمالي القروض الفلاحية المقدمة من طرف بنك**

**ال فلاحة والتنمية الريفية**

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

بعدما تم انشاء المجمع الجهوي للاستغلال في ولاية ميلة سنة 2004 بدأ العمل بالقرض الاجاري رسميا سنة 2008، ويمكن تلخيص تطور ممارسة القرض الاجاري فيما يلي:

#### **الجدول رقم(08): تطور القروض الممنوحة خلال الفترة (2013-2019)**

**الوحدة: ألف دج.**

								السنوات
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
1544418	1032498	1311503	1 608 000	1449 000	1318 327	624 912		القرض الريفي
161981	196384	113358	62 600	82 551	17 459	0		قرض التحدي
368101	267677	174628	142 079	181 221	124 067	82 500		القرض الاجاري
9669948	9081679	8143586	5 862 125	8 485 868	3839 728	2473 156		القروض الكلاسيكية
2612335	3374789	5003291	6 199 379	5 381 246	4994 863	3497 468		قروض وكالات الدعم ANSEJ /CNAC/ANGEM
143567836	13953027	14746366	13 874 201	15 579 886	10 294 444	6786 036		المجموع:

**المصدر: نيابة المديرية للاستغلال بنك BADR ميلة.(الرجوع الى الملحق رقم4)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مبلغ القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - قد عرف ارتفاعاً معتبراً خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل المبلغ الإجمالي للقروض من 6678036000 دج سنة 2013 ليصل إلى أقل من سنته 2019، بنسبة زيادة تقدر بـ 162 دج وهو ما يعكس الجهود المبذولة من طرف البنك من أجل المساهمة في تمويل الاحتياجات الاقتصادية لولاية ميلة وخاصة القطاع الفلاحي على اعتبار أن ولاية ميلة هي ولاية فلاحية بامتياز. وذلك من خلال مختلف صيغ التمويل سواء قروض قصيرة الأجل كقرض الريفي أو قروض متوسطة وطويلة الأجل كقرض التحدي والقرض الاجاري. هذا بالإضافة إلى القروض الكلاسيكية غير المدعمة والتي تقدم الأساسية للمؤسسة المتوسطة والمؤسسات الكبيرة الناشطة الأساسية في مجال الصناعات الغذائية (إنتاج الحليب ومشتقاته، ...). ويكون معدل الفائدة عليها مدعماً من طرف خزينة الدولة التي تتحمل الفوائد المرتبطة عن القرض بدلًا عن الفلاح المستفيد. ومن أهم هذه القروض نجد قرض الريفي الاستغلالي، وقرض التحدي والقرض الاجاري وهي قروض استثمارية.

نلاحظ أن قرض الريفي يحتل قسطاً كبيراً من التمويلات المقدمة من طرف البنك مقارنة بقرض التحدي والقرض الاجاري حيث تصل نسبته سنة 2019 إلى 74 % في حين القرض الاجاري نسبته 17 % ثم قرض التحدي بـ 7,8 % ، ويرجع ذلك أساساً إلى كون قرض الريفي موجهاً لتمويل الزراعات

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الایجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

الاستراتيجية للحبوب والبقول الجافة التي تحتل الولاية مكانة متقدمة في انتاجها حيث استفاد خلال الموسم الفلاحي 2019/2020 أكثر من 1550 فلاح من قرض الرفيق بمبلغ 1761952589 دج خاصة وأن شروط الحصول على قرض الرفيق للحبوب هي شروط مبسطة جداً (عدم الزامية العقود والضمادات) . على العكس من ذلك بالنسبة لقرض التحدي والذي يشترط فيه عقود ملكية الأراضي أو عقود الامتياز في حين ان اغلب الفلاحين بالولاية يستغلون قطع الأرضي بدون عقود أو على الشياع . كما يمكننا حساب متوسط النمو للقرض الایجاري من خلال المعادلة التالية:

**(ن-(ن-1)) / (ن-1)**

ونعرض في السنوات المعلقة في الجدول أعلاه، كالتالي:

سنة 2014: 0,5=82500 / (82500-124067)

سنة 2015: 0,46 =124067/(124067-181221)

سنة 2016: 0,22-=181221 / (181221-142079)

سنة 2017: 0,23=142079/(142079-174628)

سنة 2018: 0,53=174628/(174628-267677)

سنة 2019: 0,38=267677/(267677-368101)

وعليه متوسط نمو القرض الایجاري خلال الفترة 2013-2019 هو 38% وهي نسبة منخفضة نوعاً ما.

#### **الفرع الثالث: تطور حجم القرض الایجاري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - خلال الفترة**

**2019-2013**

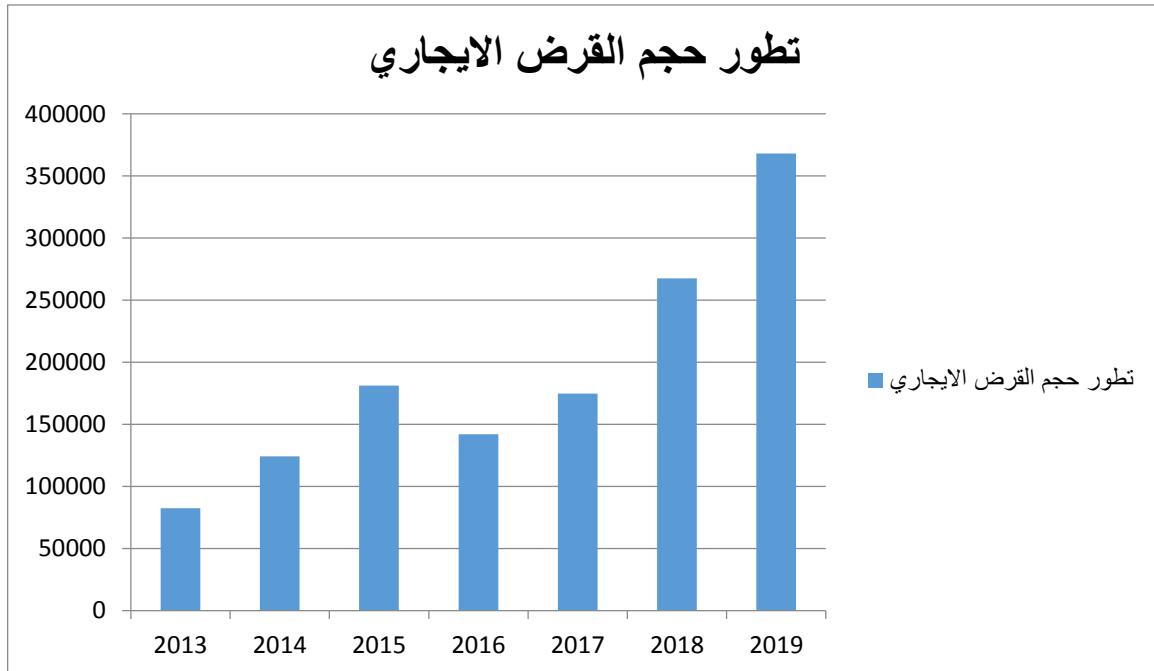
لقد عرف القرض الایجاري تطويراً كبيراً خاصاً خلال الفترة 2013-2019، حيث تزايد طلب الفلاحين عليه من أجل استئجار المعدات والآلات الأخرى لاستخدامها في المشاريع الفلاحية، والشكل التالي يوضح تطور القرض الایجاري:

**الشكل رقم(05): تطور حجم القرض الایجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة - خلال**

**الفترة 2019-2013**

**المبالغ: بالألف دج.**

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**



**المصدر:** من اعداد الطالبتين انطلاقا من المعلومات المقدمة من طرف البنك.

نلاحظ من الشكل البياني في الأعلى أن القرض الاجاري خلال السنوات من 2013 إلى 2015 قد شهد ارتفاعا وذلك بسبب الطلب الكبير من طرف الفلاحين على القرض الاجاري خاصة في اطار تجديد العتاد الفلاحي مثل الجرارات والحاصلات والمعدات الفلاحية الأخرى، ويرجع هذا الاقبال المتزايد الى الشروط الميسرة للتسهيلات المقدمة من طرف الوكالة من حيث معدلات الفائدة و دعم الدولة، بينما في سنة 2016 فان المبلغ الممنوح للقرض الاجاري شهد انخفاضا بسبب تعرض البلاد لأزمة اقتصادية ناجمة عن اتباع سياسة انكمashية، مما اثر ذلك على اقبال الفلاحين على طلب القرض الاجاري. ثم عاد ليرتفع تدريجيا من سنة 2017 الى سنة 2019 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية من جهة، ونتيجة منح امتيازات للفلاحين من جهة أخرى متمثلة في السماح بعدم التسديد في السنة الأولى. اضافة الى التسهيلات الجبائية المتمثلة في أن العتاد المقدم معفى من الضريبة لأنه يعتبر منتوج محلي، زيادة على ذلك فان القرض الاجاري معفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA).

وبالتالي نستنتج أن الاقبال على القرض الاجاري في تزايد مستمر أكثر من القروض الأخرى من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظرا للتسهيلات والامتيازات المقدمة للفلاح.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.**

### **المطلب الثالث: تقييم شامل لدور القرض الاجاري وفعاليته في تمويل المشاريع الفلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

في هذا المطلب سيكون التقييم على أساس مجموعة من النقاط التي من شأنها ابراز خصائص القرض الاجاري بالجزائر عموما وبوكلة ميلة خصوصا والتي من شأنها التأثير على الدور الذي يشكله القرض الاجاري في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة.

#### **الفرع الأول: التقييم من حيث معدلات الفائدة ودعم الدولة**

يلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يطبق معدل فائدة على القروض بشكل عام محصور بين 5.5% و 5.75% في حين ان القرض الاجاري له معدل فائدة كبيرة قدره 9% وهو أكثر ما يعاب على هذا النوع من التمويل، ولكن مساهمة الدولة في تمويل معدل الفائدة بنسبة 4% مما جعل من المقترض يتحمل معدل فائدة 5 فقط وبالتالي فقد تحول هذا العيب الى ميزة في القطاع الفلاحي لولاية ميلة، كما أن القرض الاجاري في الغالب لا يكون مدعوما من طرف الدولة الا انه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أصبح يحظى بدعم من طرف الدولة من 30% الى 60% حسب نوع القرض الاجاري المطبق وهذا يخضع من تكلفة اقتناء العتاد لأن شراء العتاد يكون ب 70% أو 40% فقط من قيمته (مساهمة شخصية + القرض البنكي) على الترتيب وهذه خاصية ثانية له ما يكسبه ميزة اضافية تدعم القطاع الفلاحي بالولاية.

كما أن اعفاء العديد من أصناف المعدات من الرسم على القيمة المضافة هو خاصية وميزة في نفس الوقت ولكن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عموما وبوكلة ميلة خصوصا لا تستفيد من هذه الميزة الا في حدود ثلاثة أصناف فقط من المعدات الفلاحية، هي الجرارات والحاصلات والعتاد المرافق لها هذا ما يحد من امكانيات القطاع بالولاية ويعتبر مشكل يجب تداركه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة.

#### **الفرع الثاني: التقييم من حيث القروض المنافسة والمتكاملة مع القرض الاجاري**

لا توجد قروض منافسة للقرض الاجاري في الجزائر باستثناء تلك القروض المقدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فعلى مستوى وكالة ميلة يعتبر القرض الرفيق هو أكثر قرض منافس للقرض الاجاري وفي نفس الوقت متكامل معه، يليه قرض التحدي والقروض الكلاسيكي.

كما أن طبيعة الفلاحين في حد ذاتها لها مساهمة كبيرة في التقليل من حصته التمويلية عن طريق لجوئهم للدفع نقدا بدلا من القرض البنكي، أما قرض الرفيق فهو ليس من القروض المنافسة له فهو لا يختص بتمويل العتاد الفلاحي ولكنه من القروض المكملة للقرض الاجاري لما يوفره من بذور وأسمدة ومبشرة الموسم الفلاحي خصوصا بشعبية الحبوب والبقول الجافة.

## **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الاجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة-**

### **الفرع الثالث: التقييم من حيث أشكال القرض الاجاري ونسبة المساهمة الشخصية**

نجد في وكالة ميلة أن أكثر أشكال القرض الاجاري استخداما هو الاجار المالي وليس الاجار التشغيلي لأي العمل على نقل كافة المخاطر والالتزامات للمستأجر ومع فرض خيار الشراء في نهاية المدة وهذا ما يلاحظ بينك الفلاحة والتنمية الريفية، هذا بسبب عدم رغبة البنك في تحمل المخاطر خاصة بقطاع شديد الحساسية كالقطاع الفلاحي وهو في نفس الوقت يفقد صيغة القرض الاجاري مبادئه الأساسية، كما أن عدم امتلاك البنك لمخازن العتاد يجعل الفلاح مجبور على تنفيذ خيار الشراء وانتهاء العقد بالتملك.

بالحديث عن أشكال القرض الاجاري بوكالة ميلة نجد نوعين، هما: الاجار العادي(LEASING) وايجار تجديد آلة الحصاد(FNDA) وهو شكل جديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يشكل اضافة مهمة لقطاع الفلاحة بالولاية.

أما عن المساهمة الشخصية للفلاح نجد أنها محدودة ب 10% وهو يعتبر عيب نظرا لأن القرض الاجاري يعتبر تمويل كامل ب 100% وهذا ما يفقده احدى أهم خصائصه ما يؤثر بدوره على مساهمه في تمويل القطاع الفلاحي بمilla.

### **الفصل الثالث: مدى فعالية القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة-**

---

#### **خلاصة الفصل:**

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث يمكن أن نلاحظ أن تقنية القرض الإيجاري هي تقنية حديثة العهد نسبيا في الجزائر إلا أن هذه الأخيرة قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال .بالنظر إلى الجانب التشريعي نجد أنه وعلى الرغم من النواقص الموجودة فيه والمقتبسة من التشريع الفرنسي وعدم التكيف مع الواقع الجزائري، إلا أنه قد أعطى أهمية كبيرة لهذه التقنية، كما أنه قد وفر العديد من التسهيلات خاصة في المجال التمويلي والجباي أيضا، أما بالنظر إلى الجانب العملي لشركات القرض الإيجاري فإننا نجد السوق غني بشركات متخصصة في القرض الإيجاري لدعم المشاريع الاستثمارية منها ما هو ناجح ومنها ما هو فاشل .

أما بالنسبة الجانب التطبيقي لتقنية القرض الإيجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-توصلنا إلى أن هذه التقنية مازالت في بداياتها ولكن المستقبل يبشر بمزيد من التعامل بهذه التقنية نظرا الإقبال المتزايد للمستثمرين في مجال الفلاحة على طلب هذا النوع من التمويل خصوصا بعد انتشار ثقافة القرض الإيجاري وحل المشاكل التمويلية للمستثمرين من أجل تغطية احتياجاتهم من مختلف العتاد والتجهيزات، كل هذا يبشر بتحسين ولو طفيف في المشاريع الاستثمارية للقطاع الفلاحي للمنطقة التي تعتبر فلاحية بإمتياز.

**خاتمة**

## خاتمة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للقرض الإيجاري، حيث يمكن القول أن مزايا هذا الأخير جعلت منه مصدر تمويلي جيد لتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل، كما يستقى كل من المؤجر أو المؤسسة المالية والمستأجر والمورد باعتبار هذه العملية تركيبة ثلاثة أطراف، فقد انصب الاهتمام الأكبر في هذه الدراسة على وصف وتحليل أهم جوانبه بالإضافة إلى اعطاء صورة بسيطة عن مزاياه، هذه المزايا جعلت من القرض الإيجاري وسيلة تمويلية جد فعالة في الدول التي أحسن استخدامه. ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك الفلاح والتنمية الريفية من أجل تحليل مختلف جوانب القرض الإيجاري تم التوصل إلى أن هذا الأخير يمكن أن يكون حلاً لدعم المشاريع الاستثمارية وبالتالي القضاء على البطالة وتجنب الواقع في مشكل الاستدانة، وعليه فإن زيادة الاستثمارات يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني ومواكبة النظائرات الاقتصادية العالمية.

ومن هنا يمكن استخلاص بعض النتائج والتوصيات التي تساهم في زيادة وتنمية الاستثمارات ونجاح هذا الأسلوب الحديث من التمويل.

**أولاً: اختبار صحة الفرضيات**

من خلال ما تم دراسته في الجانبين النظري والتطبيقي سيتم اختبار صحة الفرضيات، كما يلي:

- تمثل مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في مصادر تقليدية التي بدورها تحتوي على مصادر داخلية وخارجية ومصادر أخرى حديثة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تتعدد الصعوبات التي تواجه المشاريع الاستثمارية ومن أهمها مشكل التمويل في ظل ضعف التمويل الذاتي وعدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية والشروط التعجيزية التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية لمنح القروض التمويلية، وعدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية خلال مراحل نشأتها الأولى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- من خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة واجابة عن إشكالية الدراسة وختياراً للفرضية الثالثة يمكن القول أن للقرض الإيجاري دور كبير في تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة، ولكن هذا الدور يقتصر على تمويل العتاد الفلاحي المخصص لشعبة الحبوب والبقول الجافة بالدرجة الأولى (جرارات، حاصدات، عتاد مرافق)، ولكن على اعتبار أن شعبة الحبوب والبقول الجافة هي أكثر شعبية فلاحية يتم الاستثمار فيها على مستوى ولاية ميلة وبالتالي فإن للقرض الإيجاري إمكانية كبيرة للتلاقي مع القطاع الفلاحي لولاية ميلة، ويرجع السبب وراء هذا التلاقي وهذه المكانة أن القرض الإيجاري يستقى من امتيازات وتسهيلات عديدة في كافة المستويات خصوصاً على مستوى الدعم، الذي يشمل دعماً أولاً على مستوى معدل الفائدة ودعماً ثانياً للملبغ الأصلي للعتاد ودعماً ثالثاً من حيث الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، هذا كله يوفر إجابة عامة عن إشكالية الدراسة ويثبت صحة الفرضية الثالثة المبنية على أساس أن القرض

الإيجاري يقوم بدور كبير في تمويل القطاع الفلاحي لولاية ميلة من خلال المزايا العديدة التي يشملها إضافة إلى الامتيازات التي يوفرها والتي تتماشى مع خصوصيات المنطقة وطبيعة القطاع الفلاحي بها.

-ساهم القرض الإيجاري في تمويل القطاع الفلاحي إيجابياً وبدرجة كبيرة خلال سنة 2019 بمساهمة إجمالية 257203682.27 دج ، أما خلال سنة 2020 والربع الأول من سنة 2021 فشهدت انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي المساهمة حيث انخفضت في سنة 2020 إلى 171781286.78 دج، وفي الربع الأول من سنة 2021 إلى 9725415.80 دج ويرجع ذلك إلى جائحة كورونا التي اعترضت اقبال الفلاحين على طلب القرض وبالتالي انخفاض مساهمة القرض الإيجاري في تمويل العتاد الفلاحي مما أثر على القطاع الفلاحي في ميلة وأثر على قطاعات اقتصادية أخرى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

### **ثانياً: نتائج الدراسة**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج خاصة بالجزء النظري ونتائج خاصة بالجزء التطبيقي كما يلي:

#### **1. النتائج خاصة بالجزء النظري**

-القرض الإيجاري هو أداة لتوفير تمويل كافي بطريقة سريعة ومتلائمة مع احتياجات المشاريع الاستثمارية، مع عدم الحاجة لتقديم ضمانات للحصول على التمويل وهذا ما جعل منه وسيلة تمويلية جذابة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية.

-يمكن القرض الإيجاري المشاريع الاستثمارية من تحقيق العديد من المزايا والتي من أهمها الحصول على التمويل الكلي للاستثمار ، التخلص من قيود الاقتراض ، السرعة في الحصول على التمويل بتكلفة أقل من القروض الأخرى، تحقيق مزايا جبائية.

-يبقى القرض الإيجاري تقنية محدودة الاستعمال في الجزائر رغم الاصدارات الاقتصادية التي تشهدتها.

#### **2. النتائج خاصة بالجزء التطبيقي**

-يعد القرض الإيجاري أحد أهم المصادر التمويلية للقطاع الفلاحي لما له من مزايا تعود على كل أطراف العقد.

-يعتبر القرض الإيجاري كفرصة إضافية تقدم للقطاع الفلاحي، فيمكن الحصول على وسائل تمويلية أخرى.

-تدخل الدولة كداعمة من أجل تمويل القطاع الفلاحي بنسبة 64% مما جعل تكلفته منخفضة.

#### **ثالثاً: الاقتراحات والتوصيات**

على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح التوصيات التالية:

محاولة تنوعي موردي العتاد الفلاحي.

- تشجيع الفلاحين على استعمال القنوات البنكية الرسمية في معاملاتهم الفلاحية.
- تشجيعهم على استعمال التكنولوجيا الحديثة في الفلاحة.
- الاستفادة من التدابير التي أقرتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي لاسيما الدعم للعتاد ونسبة الفوائد.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في القطاع الفلاحي أو القرض الإيجاري.
- ضرورة زيادة عدد المؤسسات المانحة للقرض الإيجاري سواء عن طريق زيادة عدد وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو عن طريق دخول مؤسسات جديدة تمنح القرض الإيجاري الفلاحي وبالتالي تشجيع المنافسة في مجال التمويل الفلاحي.
- ضرورة استخدام القرض الإيجاري بشروطه الأساسية المبسطة دون فرض نسبة المساهمة الشخصية مع تخفيض أو الغاء معدل الفائدة واستعمال القرض الإيجاري التشغيلي بدل المالي.

#### رابعاً: آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم الالامام بجميع الجوانب، ويبقى المجال مفتوح حول دراسات أخرى بخصوص هذا الموضوع، ومنها:

- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق رأس مال المخاطر.
- دور قرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

- 1- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 2- أمين سيد أحمد لطفي، تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- 3- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقويم والاجتهاد النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.
- 4- طاهر لطوش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 5- قاسم ناجي حمندي، أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- محمد عبد العزيز، حسن زيد، الاجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- 7- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.
- 8- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1999.
- 9- موسى شقيري نوري، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008

II. المجلات:

- 1-أحمد بوراس، سماح طلحي، قرض الايجار كاستراتيجية حديثة للتمويل – دراسة حالة مقارنة بين الجزائر والمغرب –، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34-35 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2014 .

III. المداخلات في المؤتمرات والملتقيات:

- 1-آدم نوح معابدة، العمل المصرفي الإسلامي بين قرارات المحامع الفقهية والقوانين السارية (الاجارة المنتهية بالتمليك في ظل قانون التأجير التمويلي الأردني نموذجا)، مؤتمر المصادر الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 31 مאי\_03 جوان 2009

**IV. المذكرات والرسائل:**

- 1- اكرم شيرري، سليمة هميسي، قرض الایجار كاستراتيجية لتمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مذكرة شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2018-2019.
- 2- أمال حذاق، القرض الإيجاري كبديل للقرض التقليدية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة عين فكرتون "332"، مذكرة شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسبيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدى، أم البوachi، الجزائر، 2014-2015.
- 3- ايناس صيودة، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008/2009.
- 4- توفيق بارود، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية - دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- 5- حاجي حليمة ، ساهل حنان ، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر - وكالة أدرار ، مذكرة شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- 6- خالد طالبي، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة في الجزائر . ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات التقنية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 2010-2011.
- 7- خديجة مراحى، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية أم البوachi، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسبيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البوachi، 2016-2017.
- 8- خوالد مولود ، لخيفي سيف الدين ، قرض الایجار كتقنية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدى وبنكى ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر ، 2017-2018.
- 9- رامي حريد ، البديل التمويلي للأراضي الملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2014-2015.

- 10 رقية سالم ،القرض الإيجاري ودوره التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016.
- 11 سمية لزعر، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مریاح، ورقلة، 2012/2011.
- 12 عبد الغفور حركات ، مصدق مرغادي ، دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - تبسة - مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل مصرفي ، جامعة العربي التبسي ، تبسة الجزائر ، 2016-2015.
- 13 عليمة مقلاتي، التمويل الإيجاري كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة الى حالة الجزائر- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ام البوachi، دفعة 2013-2014.
- 14 فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، دفعة 2013-2014، جامعة العربي بن مهيدى، ام البوachi.
- 15 محمد رزاق، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود الإيجار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقدمة، بومرداس، 2014-2015 .
- 16 نصر الدين بن مسعود، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S.C.I.B.S، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسخير المؤسسة، جامعة بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 17 نصيرة عباسى، تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004-2005.
- 18 هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - ، مذكرة شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.

v. **الموقع الالكترونية:**

- 1- الموقع الالكتروني: Amina beladel. Op.cite. le lundi 3 Mai 2021, h 12 : 32
- 2- الموقع الالكتروني: [www.googleearth.dz](http://www.googleearth.dz)

# **الملاحق**

الملاحق:

الملاحق رقم: 01



الملحق رقم: 02:

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS  
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION  
2018/2019**

	NMBR DE DOSSIER	MT ACCORDE	U/DA
M.AGRICOLE	56	157 605 682,27	
M.B	25	99 598 000,00	
<b>TOTAL</b>	<b>81</b>	<b>257 203 682,27</b>	

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS  
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION  
POUR L'ANNEE 2020**

	NMBR DE DOSSIER	MT ACCORDE	U/DA
M.AGRICOLE	50	150 865 706,78	
M.B	5	20 915 580,00	
<b>TOTAL</b>	<b>55</b>	<b>171 781 286,78</b>	

**TABLEAU RECAPITULATIF DES CREDITS  
LEASING(MB/Mag)ACCORDES AU RAYON DE NOTRE REGION  
POUR L'ANNEE 2021**

	NMBR DE DOSSIER	MT ACCORDE	U/DA
M.AGRICOLE	3	9 725 415,80	
M.B	0	0,00	
<b>TOTAL</b>	<b>3</b>	<b>9 725 415,80</b>	

## الملحق رقم: 03

Tableau n°06 : plan de financement

Nature de l'investissement	Prix réel DA	Prix de référence DA	soutien de l'état	crédit bail (leasing)	apport personnel
<b>matériel:</b>					
Moissonneuse batteuse	9959800,00	9959800,00	4979900,00	3983920,00	995980,00
<b>Total investissement</b>	<b>9959800,00</b>	<b>9959800,00</b>	<b>4979900,00</b>	<b>3983920,00</b>	<b>995980,00</b>

Unité : DA

Le montant global des investissements du projet est de **9959800,00 DA.**

Le schéma de financement sera structuré comme suit :

Le prix de référence soutien de l'état soit : **9959800,00 DA.**

Crédit bail (leasing), soit : **3983920,00 DA.**

10% Apport personnel du prix réel : **995980,00 DA.**

**NB :** l'ancienne moissonneuse batteuse que le promoteur a livré représente Les 10% de l'apport personnel de ce dernier soit **995980,00 DA .**

### 8.5. Les frais financiers :

#### 8.5.1. Echéancier de remboursement des investissements :

Le crédit demandé pour assurer le financement de l'investissement à réaliser est d'un

montant de **3983920,00 dinars.**

- Tableau n°07 : emprunt et remboursement

Nature de Crédit	Durée	Montant	Année 0	Année 01	Année 02	Année 03	Année 04	Année 05
Crédit bail (leasing)	5	3983920,00						
Principal				796784,00	796784,00	796784,00	796784,00	796784,00
Reste à rembourser			3983920,00	3187136,00	2390352,00	1593568,00	796784,00	0,00
Intérêt				39839,20	39839,20	39839,20	39839,20	39839,20
Annuité				836623,20	836623,20	836623,20	836623,20	836623,20

Unité en DA

**الملحق رقم 04:**

القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاح و التنمية الريفية مجمع ميلة  
خلال الفترة 2013-2019  
جدول رقم (....)

الوحدة : الف دج

السنوات							
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1 544 418	1 032 498	1 311 503	1 608 000	1 449 000	1 318 327	624 912	قرض الرفيق
161 981	196 384	113 358	62 600	82 551	17 459	0	قرض التحدي
368 101	267 677	174 628	142 079	181 221	124 067	82 500	القرض الإيجاري
9 669 948	9 081 679	8 143 586	5 862 125	8 485 868	3 839 728	2 473 156	القروض الكلاسيكية
2 612 335	3 374 789	5 003 291	6 199 397	5 381 246	4 994 863	3 497 468	قروض وكالات الدعم ANSEJ CNAC/ANGEM/
14 356 783	13 953 027	14 746 366	13 874 201	15 579 886	10 294 444	6 678 036	المجموع

المصدر: نيابة المديرية للاستغلال بنك بدر ميلة